المجلد السابع والعشرون للعام ٢٠٢٣م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا

لغة العامة في كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح

Linguistic correction, presentation and criticism

بقلم الدكتورة

إيمان محمد محمد علي خليل

مدرس بقسم أصول اللغة بكلية الدراسات الإسلامية
والعربية بنات بالزقازيق ـ جامعة الأزهر ـ جمهورية مصر العربية

العدد الثاني (إصدار ديسمبر ٢٠٢٣م)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

لغة العامة في كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح

إيمان محمد محمد علي خليل

قسم أصول اللغة بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بالزقازيق ـ جامعة الأزهر ـ جمهورية مصر العربية .

البريد الإلكتروني : emanaskar913@gmail.com

الملخص

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد- صلى الله عليه وسلم- أفصح من نطق بالضاد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا وبعد ،،

فإن اللغة الشريفة العربية – صانها الله وأعادها لسابق جدتها – لما تطرق إليها الفساد بكثرة الدخيل، وشيوع اللحن والتحريف، بسبب ما استلزمه الفتح الإسلامي من الاختلاط بغير العرب، هب أئمتها – رضي الله عنهم، وجزاهم خير الجزاء – لحياطتها، والذود عن حياضها، بتدوين أصولها وقواعدها وتقييد شواردها وأوابدها، حفاظًا لها من الضياع بتغيير الأزمان والأوضاع.

من أجل هذا قمت بإعداد بحثي هذا وغرضه هو الاطلاع على ما نص عليه ابن الملقن في كتابه على أن العامة تقوله هكذا أو تنطقه هكذا ومعرفة الصواب، ورأي أصحاب المعاجم فيه موافقة أو مخالفة، وأيضا إحياء اللغة العربية الصحيحة بذكر العاميّ، وتفسيره، ورده إلى نصابه من الصحة إن كان عربيّ الأصل، أو بيان مرادفه – إن لم يكن كذلك – ليحلّ محله، ويرجع إليه في الاستعمال، فإن جهلناه اقتصرنا على تفسير المعنى وتوضيحه.

فقد قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد، أما عن الألفاظ التي جمعتها وهي منسوبة للعامة فقد صنفتها إلى مستويات التحليل اللغوي الأربعة: الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالي، ويتلو كل ذلك خاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع والموضوعات.

الكلمات المفتاحية: اللحن، العامة، مستويات التحليل اللغوي، الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالي، التطور الدلالي، تسهيل الهمزة، حذف الحركة، تخصيص الدلالة، الترادف، المشترك اللفظي

Musical composition according to the Sufi poet Rabaa Al-Adawiya

eman Muhammad Muhammad Ali Khalil
Department of Language Origins at the Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls in Zagazig
Email: emanaskar913@gmail.com

Abstract

Praise be to God, Lord of the worlds, and prayers and peace be upon the most honorable of messengers, our master Muhammad - may God bless him and grant him peace - the most eloquent of those who uttered adverbs, and upon his family and companions, and peace be upon him a lot. With the abundance of intruders, and the prevalence of melody and distortion, due to what the Islamic conquest necessitated from mixing with non-Arabs, its imams - may God be pleased with them, and reward them with the best reward - gave it protection, and defending its menstruation, by writing down its principles and rules and restricting its resources and perpetuities, in order to protect it from being lost by changing times and conditions. For this reason, I prepared this research, and its purpose is to see what Ibn al-Mulqqin stipulated in his book that the common people say it like this or pronounce it like this, and to know the correctness, and the opinion of the dictionaries regarding it in agreement or disagreement, and also to revive the correct Arabic language by mentioning the common people, and interpreting it, and returning it to its quorum. It is correct if it is Arabic in origin, or an explanation of its synonym - if not - to replace it and refer to it in use. The research was divided into an introduction and a preface. As for the words that were collected and attributed to the general public, they were classified into the four levels of linguistic analysis: phonetic, morphological, grammatical, and semantic. All of this is followed by a conclusion, and an index of sources, references, and topics

Keywords: Melody , general , levels of linguistic analysis , phonetic , morphological , grammatical , and semantic , semantic development , facilitating the hamza , deletion of movement , specification of significance , synonymy, verbal joint.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي فضلنا باللسان العربي، والنبي الأمي، الذي آتاه جوامع الكلم، وفضله على جميع الأمم، وجعل معجزته قائمة، وآيته دائمة، بعد أن بعثه عند تناهي الفصاحة، وتكامل البلاغة ﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ۝٩﴾[1] بالسيف القاهر، والحجة البالغة صلى الله عليه وسلم.

فلما تمت الحجة، ووضحت المحجة، هجم الفساد على اللسان، وخالطت الإساءة الإحسان، ودُخِلت لغة العرب، فلم تزل كل يوم تنهدم أركانها، وتموت فرساها، حتى استبيح حريمها، وهجن صميمها، وعفت آثارها، وطفئت أنوارها، وصار كثير من الناس يخطئون وهم يحسبون أنهم مصيبون، وكثير من العامة يصيبون وهم لا يشعرون، فربما سخر المخطئ من المصيب، وعنده أنه قد ظفر بأوفر نصيب، وتساوى الناس في الخطأ واللحن إلا قليلا، وبعد،...

فإن اللغة الشريفة العربية – صانها الله وأعادها لسابق جدتها – لما تطرق إليها الفساد بكثرة الدخيل، وشيوع اللحن والتحريف، بسبب ما استلزمه الفتح الإسلامي من الاختلاط بغير العرب، هب أئمتها – رضي الله عنهم، وجزاهم خير الجزاء – لحياطتها، والذود عن حياضها، بتدوين أصولها وقواعدها وتقييد شواردها وأوابدها، حفاظًا لها من الضياع بتغيير الأزمان والأوضاع، فلم يغادروا صغيرة ولا كبيرة إلا أحصوها فيما ألفوه ودونوه، لا سيما ما يختص بالتفريق بين العربي الأصيل، وما صار في حكمه من

(١) سورة الصف من الآية ٩.

معربات العرب، وبين ما ولده المحدثون، وابتذلته العامة، صوناً للغة من الخطأ، وتمييزًا للطيب من الخبيث، والصحيح من البهرج، إما بالتنبيه في المعاجم، أو فيما أفردوه لذلك من التأليف.

وإذا كان لكل موضوع أسباب ودوافع فإن مما دفعني لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

١- فضل الله عز وجل وتوفيقه، فهو الذي سبب الأسباب وهيأها لاختيار هذا الموضوع والبحث فيه.

٢- الرغبة في أن يكون بحثي متعلقًا بالسنة النبوية الشريفة، المصدر الثاني للتشريع في الإسلام، فلله الفضل والمنة.

٣- إن علماء السنة لهم حقًا عظيمًا على الأمة الإسلامية، فعن طريقهم حَفِظَ الله الدين، ومن أبرزهم ابن الملقن.

٤- قلة الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، فضلا عن أنها في المعاجم ولكن هذا البحث متعلقا بالسنة النبوية المطهرة.

ثانيا: أسباب اختياري كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح:

١-إن ابن الملقن - مؤلف كتاب التوضيح شرح الجامع الصحيح - أحد العلماء المبرزين، والأئمة الكبار المشهورين، شهد له بذلك الداني والقاصي.

٢-إن التوضيح لشرح الجامع الصحيح كتاب زاخر بالإفادة من علماء اللغة الأفذاذ، وغيرهم.

٣-وجدت في كتاب " التوضيح لشرح الجامع الصحيح ضالَّتي؛ إذ إنه كتاب عظيم الحجم كثير المحتوى حيث بلغ عدد أجزاءه ثلاثة وثلاثون جزء.

من أجل هذا قمت بإعداد بحثي هذا وهو بعنوان(لغة العامة في كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح)، وغرضه هو الاطلاع على ما نص عليه ابن الملقن في كتابه على أن العامة تقوله هكذا أو تنطقه هكذا ومعرفة الصواب، ورأي أصحاب المعاجم فيه موافقة أو مخالفة، وأيضا إحياء اللغة العربية الصحيحة بذكر العاميّ، وتفسيره، ورده إلى نصابه من الصحة إن كان عربيّ الأصل، أو بيان مرادفه – إن لم يكن كذلك – ليحلّ محله، ويرجع إليه في الاستعمال، فإن جهلناه اقتصرنا على تفسير المعنى وتوضيحه، فكان منهجنا استقصاء ما في كتاب التوضيح شرح الجامع الصحيح من كلام العامة، ومحاولة عرض آراء العلماء في هذه المسائل وإيضاح الصواب فيها، ولعل أوّل الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث عدم الحصول على نسخه من كتاب التوضيح شرح الجامع الصحيح إلا بعد عناء، وكذلك وجدت صعوبة في الحصول على كتب ومراجع متعلقة بموضوع البحث إلا بعد عناء طويل، وكذلك تشعب الآراء وتعارضها، أما عن المنهج الذي أستعنت به خلال بحثي هذا فهو المنهج الوصفي المعياري.

أما عن الألفاظ التي جمعتها وهي منسوبة للعامة فقد صنفتها إلى مستويات التحليل اللغوي الأربعة: الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالي، وقد اقتضت طبيعة البحث أن تكون خطته من: مقدمة وتمهيد، وتقفوهما الخاتمة وثبت بالمصادر والمراجع والفهارس الفنية، على النحو الآتي:

المطلب الأول في المستوى الصوتي وكان من قضاياه حذف الحركة، والتبادل بين الحركات، والهمز والتسهيل.

المطلب الثاني في المستوى الصرفي، ولم يكن نصيب المستوى الصرفي كبير فقد ورد فيه موضع واحد بين فعِلَ وأفْعَل.

المطلب الثالث في المستوى النحوي، وكان من قضاياه بين الإفراد والجمع، وحذف المضاف، وبين البناء للمعلوم والمجهول.

وأخيرًا **المطلب الرابع** في المستوى الدلالي وقد ناقشت فيه قضايا التطور الدلالي.

التعريف بالكتاب ومؤلفه:

هو سراج الدين أبو علي عُمَر بن علي بن أحمد الأَنْصـــارِيّ الشـــافعي المعروف بابن الملقن[١].

مولده:

ولد سنة ثَلَاث وَعشْرين وَسَبْعمائة[٢].

مصنفاته:

كان أكثر أهل عصره تصنيفا، صاحب التصانيف المشـــهورة، أجـــازه المزي[٣]، وسمع من الْمَيْدُومِيُّ وعدة وَتخرج فِي الحَـــدِيث بـــالزين الرَّحبِـــي ومغلطاي[٤] أحد شُيُوخ الشَّافِعِيَّة وأئمة الحَدِيث بلغت مصنفاته ثلاثمائة مجلدة، وكثير منها في تخريج أحاديث كتب أخرى، وشرح كتب، ونفسه فيها طويل، فمنها: "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال[٥] –خ[٦] " تراجم، و"التذكرة في علوم الحديث"[٧]، و"الإعلام بفوائد عمدة الأحكام"[٨]، ط، و"إيضاح الارتيـــاب

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال(٦٥/١).

(٢) طبقات الحفاظ للسيوطي، ص٥٤٢.

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال(٦٥/١).

(٤) طبقات الحفاظ للسيوطي، ص٥٤٢.

(٥) ذكر فيه تراجم رجال كتب ستة وهي: أحمد، وابن خزيمة، وابن حبـــان، والـــدار قطنـــي، والحاكم، ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع(١٠٢/٦).

(٦) رمز يرمز به إلى أن الكتاب عبارة عن مخطوط.

(٧) وهي رسالة مختصرة جدًّا جعلها المؤلف كالإشارات، اختصرها من كتابه الكبير "المقنع"، ينظر: الأعلام للزركلي(٥٧/٥)، وقد تم طبعها في كتاب تحقيق: علي حسن عبد الحميد، ١٤٠٨ه – ١٩٨٨م، ط: ١.

(٨) وهو شرح: لـــ "عمدة الأحكام" لتقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد، هو من أحسن مصنفاته، ينظر: الأعلام للزركلي(٥٧/١).

في معرفة ما يشتبه ويتصحف من الأسماء والأنساب –خ" في شستربتي، و"غريب كتاب الله العزيز"[١] في الرباط، و"التوضيح لشرح الجامع الصحيح –خ" شرح البخاري[٢]، و"خلاصة البدر المنير"[٣] في تخريج أحاديث شرح الوجيز للرافعي، و"خلاصة الفتي في تسهيل أسرار الحاوي–فقه، و"تصحيح الحاوي –خ"، و"عجالة المحتاج على المنهاج"[٤] فقه، و" الإشارات إلى ما وقع في المنهاج من الأسماء والأماكن واللغات"[٥]، و"طبقات الأولياء –ط[٦]"[٧]، و" المقنع" في الحديث[٨]، و"غاية السول في خصائص الرسول"[٩]، و"طبقات

(١) هو كتاب في التفسير ذكر في الأعلام للزركلي (٥/ ٥٧) وهو مطبوع.

(٢) الكاشف(١/١٠٩).

(٣) طبع عام (١٤٠٦ هـ)، بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، ونشرته دار الرشد بالرياض، ويقع في (٣٦٢ صفحة). ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح(١/٣١٠).

(٤) طُبع في دار الكتاب بالأردن، بتحقيق عز الدين هشام بن عبد الكريم البدراني، باسم: "عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج"، ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح(١/٣٢٠).

(٥) هو مختصر لكتابه "نهاية المحتاج إلى ما يستدرك على المنهاج"، وقسمه إلى ثلاثة أقسام تتناول لغاته العربية والمعربة، والألفاظ المولدة، والمقصور والممدود، والمجموع والمفرد، وعدد لغات اللفظة والأسماء المشتركة والمترادفة، ثم أسماء الأماكن وتحقيقها من أماكنها وضبطها، وذكر أنه فرغ منه سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة، ثم زاد عليه قدره أو أكثر منه سنة خمس وأربعين، ثم لم يؤل يزيد فيه إلى سنة ثمان وخمسين"، وتم طبعه بدار الفلاح، الفيوم، القاهرة تحقيق: هبة روبي عَوض، ط:١، (١٤٣٧هـ/٢٠١٧ م)، ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح(١/٢٩٥).

(٦) إشارة إلى أنه مطبوع.

(٧) هو في طبقات الصوفية، ترجم فيه لمشايخ الصوفية منذ منتصف القرن الثاني الهجري إلى زمنه، الأعلام للزركلي(٥/٥٧).

(٨) اختصر فيه ابن الملقن مقدمة ابن الصلاح وزاد عليه، ورتبه على خمسة وستين نوعًا كترتيب ابن الصلاح وكان ابتدأ في تأليفه سنة ٧٤٩ هـ وانتهى في سنة (٧٥٩ هـ)، ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح(١/٣٢٧).

(٩) طبع عام (١٤١٤ هـ) بتحقيق عبد الله بحر الدين عبد الله، ونشرته دار البشائر الإسلامية ببيروت، ويقع في (٣٣٦ صفحة)، ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح(١/٢٩٥).

المحدثين"[١]، و"العقد المذهب[٢]" في طبقات الشافعية، و"شرح زوائد مسلم على البخاري – خ" حديث، ويقع في أربعة مجلدات[٣].

وفاته:

مَاتَ فِي لَيْلَة الْجُمُعَة سادس عشر ربيع الأول سنة أَربع وَثَمَانمِائَة[٤].

التعريف بالكتاب:

(التوضيح لشرح الجامع الصحيح) لسراج الدين بن الملقن، هو كتاب كبير بحجمه الذي بلغ ستةً وثلاثين مجلدًا وكبير بمؤلفه ومنزلته ومكانته وإمامته في فنه وكبير بموضوعه فهو شرح لصحيح البخاري أصح كتاب بعد كتاب الله[٥].

مقدمة الكتاب وذِكْره لمنهجه فيه:

قدم المصنف لكتابه هذا بمقدمة نفيسة جدًا، تكلم فيها عن أهمية معرفة سنّة النبي – صلى الله عليه وسلم –، ومنزلتها من كتاب الله، وأدلة ذلك من الكتاب والسنة، وضرورة معرفة القاضي والمفتي بأحاديث الأحكام، وتعريف العام والخاص والمطلق والمقيد والناسخ والمنسوخ، وحث النبي – صلى الله عليه وسلم – على حفظ السنة وتبليغها، وامتثال الصحابة رضوان الله عليهم

---

(١) ذكر فيه طبقات المحدثين من زمن الصحابة إلى زمنه الأعلام للزركلي(٥/٥٧).

(٢) ترجم فيه لعلماء الشافعية من زمن الشافعي إلى سنة (٧٧٠ هـ)، فيه سبعمائة وألف ترجمة، واستفاد فيه من طبقات ابن كثير والسبكي وزاد فيه وحرره وهذبه حتى صار أحسن منها، وقد طبع عام (١٤١٧هـ) بتحقيق أيمن نصر الأزهري، وسيد مهني، ونشر في دار الكتب العلمية ببيروت. ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح(١/٣٢١).

(٣) الأعلام للزركلي(٥/٥٧).

(٤) طبقات الحفاظ للسيوطي، ص٥٤٢.

(٥) التوضيح لشرح الجامع الصحيح(١/١١).

لأمره – صلى الله عليه وسلم – وقيامهم بحفظ سنته وتبليغها، وكذا التابعين من بعدهم، وتدوين الحديث النبوي وظهور المصنفات فيه، ثم ذكر نبذة عن حال حفاظ الحديث وطرف من أخبارهم، ثم تناول طرق تصنيف الحديث، وعرف الصحيح والحسن والضعيف والمتصل والمرسل .. إلخ.

أما في اللغة فهو بارع ينقل من كتب أهل هذا الشأن، ومن هذِه الكتب ما لم يطبع إلى الآن، بحيث يجد المتخصص بغيته في هذا الفن.

وفي الفقه يستنبط الأحكام الفقهية من أدلتها ذاكرًا الروايات عن الصحابة والتابعين والفقهاء بحيث تشعر أنك أمام كتاب فقه متخصص.

فإذا انتقل إلى غريب الحديث تجده يستوعب كلام من قبله ثم يدلي بدلوه بما يوافق حس الفقيه المدرك لمدلول كل لفظة من الألفاظ، فإذا تكلم على العلل ينقل أقوال أئمة الجرح والتعديل، ومن لهم يد طولي في هذا المجال كأمثال الدار قطني، والإمام أحمد، وابن المديني وغيرهم.

فإذا تكلم في الأنساب وتحريرها وضبطها، والمؤتلف والمختلف من الأسماء، والكنى والألقاب والأوهام التي فيها، وناسخ الحديث ومنسوخه، ومشكل الحديث وبيانه، وبيان وجه الصواب فيها تكلم في كل ذلك؛ بقدم راسخة لأنه من فرسان هذا الميدان حيث أن له مؤلفات في هذِه الفنون[١].

ترتيب الكتاب:

سار ابن الملقن على الترتيب المعروف لصحيح البخاري بحسب نسخته وقلما يحدث تقديم أو تأخير أو ضم أبواب، أو استحداث كتاب عن طريق قسمة كتاب أصلي، وكثيرًا ما ينبه سبط في الحاشية على ذلك، مثاله ما ذكره

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح(١/٣٣٤-٣٣٦).

في "كتاب البر والصلة" وإنما هو قسم من كتاب الأدب، ونبَّه عليه سبط في الحاشية، وهذا لا يؤثر على سياق الشرح.

منهج ابن الملقن في تخريج الأحاديث والحكم عليها:

لا يخفى أن ابن الملقن من المكثرين في التصنيف في التخريج، وأبرز كتبه في ذلك هو كتاب "البدر المنير" وهو هنا يشرح أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى فلم يكن بحاجة إلى تفصيل وتطويل في تخريج أحاديث الباب، فيكتفي بذكر تخريج مسلم والأربعة له، أما في أحاديث الشرح وعند اختلاف الألفاظ فتظهر براعته في استقصاء مصادر الحديث وعلله والحكم عليها، وكثيرًا ما ينقل أحكام المتقدمين على الحديث، وأحيانا يحكم هو أو يذكر الخلاصة في ذلك بعد أن يقدم ما يؤيد كلامه[1].

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح(١/٣٣٩).

تمهيد

لا شكّ أن الفضل في نشأة اللغة الإنسانية يرجع إلى المجتمع نفسه، وإلى الحياة الاجتماعية، فلولا اجتماع الأفراد بعضهم مع بعض، وحاجتهم إلى التعاون والتفاهم وتبادل الأفكار، والتّعبير عما يجول بالخاطر من معان ومُدْرَكات، ما وُجِدت لغة ولا تعبير إرادي.

لذا كانت اللغة ظاهرة اجتماعية تنشأ كما ينشأُ غيرها من الظواهر الاجتماعية، فتخلقها في صورة تلقائية طبيعةُ الاجتماع، وتنبعث من الحياة الجمعية، وما تقتضيه هذه الحياة من شئون.

واللغة في حقيقتها لا تعدو أن تكون وسيلة من وسائل تنظيم المجتمع الإنساني تربط بين الأفراد وتربط بين الجماعات، وتربط بين الشعوب، فهي بمثابة عُمْلَة يتخذها الناسُ وسيلةً في تبادل المنافع، فكلما احتاجوا إلى أمر يستعينون به على قضاء حوائجهم الدنيوية لجأوا إلى اللغة فقضت لهم حوائجهم وحققت لهم أغراضهم.

وفي عصرنا هذا، أصبح الناس يقرأون أكثر من ذي قبل، ويكتبون أكثر كذلك، بل إن التوسع في محو الأمية، وإخراج طابع بريد رخيص الثمن، قد منح الناس أكثر من وسيلة للاتصال الحرّ رغم المسافات البعيدة، وأصبحت الكتابة أشبه بالعادة.

وهذا التحول في عادتنا الاجتماعية، كان أثره عميقًا في تفكير المجتمع وسلوكه وتكوينه، إذ في توصيل الكلمة المكتوبة باعتبارها وسيلة للاتصال بالجماهير في لحظة، أكثر من التوسع في الاتصال، والإسراع به.

وكلما زاد امتزاج حياة المجتمع بالكلمات، زاد احتمال التعبير عن أفْكار وأحاسيس ربما غير مُعَبَّرٍ عنها لو لم يزد هذا الامتزاج، لأن اللغة وطيدة

الصلة بأفكار الناس وأحاسيسهم وأعمالهم، ولها أثرها العميق في كل السلوك الإنساني، وحياة الناس أفرادًا وجماعات.

ولسهولة الاتصال في العصر الحديث وشيوع الأدوات التي تعمل على نمو هذا الاتصال وتطوره، من صحف وإذاعة، اتجه القادة في كل مكان نحو اللغة، لاستغلالها في توحيد أهداف الناس وأحاسيسهم وميولهم، وَوَجدَتْ الدول العظيمة أن خير جامع لتلك الأهداف والأحاسيس، هو اللغة المشتركة التي تنظم كل نواحي الدولة ومجتمعاتها، لذلك يجب أن تكون الألفاظ التي تسوقها تعبيرات هذه اللغة المشتركة ألفاظا جماهيرية، تؤخذ مما يتكلم به العامة ومما يتحدثون، وتنتفي صفة الجماهيرية في اللغة إذا ما قَصَرْنا لغة الحديث ولغة الكتابة على ألفاظ بعينها يدرك معناها قوم ويجهل مرماها آخرون، وبهذا نعمل على إيجاد هوّة فاصلة بين الخاصة وهم قلة وبين العامة وهم كثرة، فتتوعَّر الطرق المؤدِّيةُ إلى انخراط الْكُلِّ في مجتمع مُتَعَاوِن يتبادل أفرادُه المنافع فيما بينهم.

ونحن إذا ما تتبعنا لغة التخاطب الآن لنعلم نسبتها من العربية وجدناها نفس العربية، ولكن طرأ عليها التحريف، بنقص أحوال الإعراب أو تغيير حروف بعض الكلم(الحركة أو السكون، أو التخفيف، أو التَّشْديد، أو الحذف، أو الزيادة، أو القلب، أو الإبدال).

وقد يرد الخطأ عليها من ناحية الاشتقاق نحو شائب ومهبول ومبروك فإن الصحيح، أشيب وأهبل ومبارك، وهناك كلمات دخيلة اقتضتْها سنة المخاطبة.

ومما لا شك فيه أن الكثرة الكبرى من الألفاظ العامية، إمّا عربية قرشية صحيحة، وإما محرفة عنها تحريفا قليلا، وإما عربية من لهجات قبائل أخرى

غير قريش أو محرفة عنها تحريفا قليلا، ومن هذه الألفاظ ما يستخدمه الطلاب في تعبيراتهم اليومية، ويُقْبَلُ منهم في لغة الحديث والمناقشة أثناء الدرس، وإذا ما كتبوها في موضوعات التعبير التحريري شجبها أستاذهم باعتبارها نابية، مع أنها من ألفاظ الفصحى وتحتل أماكن في معاجمنا، وزيادة على هذا فهي حية يتداولها الناس.

وبُعْد الألفاظ العامية عن العربية مبالغ فيه، فالفرق لا يزال ضئيلا بينها وبين الفُصْحَى ومن اليسير تدارك الأمر، إذا نحن عُنينا بجمع كل المفردات العامية، وعُنينَا بإعادة الاعتبار إلى كل ما يمكن رد الاعتبار إليه وصحَّحنا كل ما يمكن تصحيحه منها بغير إبعاد لها عن صورتها كلما أمكن ذلك(١).

ويخطئ من ينظر إلى اللهجات العامية على أنها كلها انحراف عن اللغة الفصحى، إن الألفاظ العامية إما أن تكون في الأصل ألفاظًا فصاحًا أصابها التغيير، بالتحريف أو القلب أو الإبدال، أو باستعمال بعض الألفاظ بمدلولات جديدة تخالف مدلولاتها الأصلية، أو بمخالفة ما قرره النحاة وما تعارف عليه اللغويون وما اتفق واللسان العربي، ولا يتعارض هذا مع الحقيقة التي لا يمكن إنكارها، وهي أن قدرًا لا يُستهان به مما يستعمله العوام قد يكون لغةً، أو لهجة قبيلة، وإما أن تكون تلك الألفاظ العامية ألفاظًا أعجمية: تركية، أو قبطية، أو فارسية أو غير ذلك مما استوعبته هذه العامية، ويتفاوت هذا الأمر من عامية لأخرى؛ إذ تكثر مثلًا في العامية المصرية الألفاظ القبطية والتركية، على حين يبدو أثر الآرامية كبيرًا في سوريا ولبنان.

وقد اتجهت عناية البعض إلى الدفاع عن اللهجات العامية، دفعًا لِوَهْم من يتوهم أن العوام لا يصيبون فيما ينطقون، فألف ابن الحنبلي(ت:٩٧١هـ):

(١) معجم الألفاظ العامية ذات الحقيقة والأصول العربية، ص(٨- ١١).

(بحر العَوَّام فيما أصاب فيه العوام) ، وكتب يوسف المغربي(ت ١٠١٩هـ)، (دفع الإصر عن كلام أهل مصر)، وقام ابن أبي السرور الشافعي (ت:١٠٨٧هـ) باختصاره في مؤلف بعنوان(القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب).

وأدى انتشار اللحن في كلام العوام إلى محاولة البعض إصلاح هذا الخطأ والتنبيه عليه؛ فكانت هناك مؤلفات غايتها بيان ما في كلام العامة من أخطاء، وذِكْر الصواب مع التعليل والشرح، ومن هذه المؤلفات: (ما تلحن فيه العوام) للكسائي(ت١٨٩هـ)، و(لحن العوام) للزُّبيدي(ت٣١٦هـ)، و(تثقيف اللسان وتلقيح الجنان)لابن مكي الصقلي(ت٥٠١هـ)، الذي يصحح ما شاع من أخطاء لغوية لا بين العامة فحسب، بل بين الخاصة أيضًا، و(التكملة فيما يلحن فيه العامة) للجواليقي(ت٥٣٩هـ)، و(المدخل إلى تقويم اللسان)لابن هشام اللخمي(ت٥٧٧هـ)، وهو رد على كتابي(لحن العوام) للزبيدي، ويعد كتاب(تصحيح التصحيف وتحرير التحريف) للصفدي(ت٧٦٤هـ) أكبر مؤلف في لحن العامة[١].

وخير ما أُلِّف في العامية المصرية على مدار القرن الحاضر "معجم تيمور الكبير" للعالم الحجة أحمد تيمور، وهو مطبوع في مجلدين، اختص ثانيهما بطائفة من الألفاظ العامية، أما الأول فعرضٌ واسع للقلب في الحروف ولظواهر لغوية وصرفية ونحوية في العامية، مع إضافة مباحث بلاغية في العامية ومباحث أخرى في شعرها وفنونه السبعة[٢].

(١) تحريفات العاميّة للفصحى في القواعد والبِنْيات والحروف والحركات، ص، ٥.

(٢) معجم الألفاظ العامية المصرية دراسة تحليلية(شفاء الغليل)، ص (٧- ٨).

وقبل أن أبدأ في تحليل الأمثلة الواردة في كل مطلب لابد من الإشارة إلى المصطلحات الآتية:

تعريف اللحن:

هو الخطأ في اللغة أصواتها، أو نحوها، أو صرفها، أو معاني مفرداتها"[١].

تعريف اللغة العامية:

"هي اللغة التي نتخاطب بها في كل يوم، عما يعرض لنا من شئون حياتنا مهما اختلفت أقدارنا ومنازلنا: لسان المتعلمين منا وغير المتعلمين، على اختلاف فئاتهم وحرفهم، والمثقفين وغير المثقفين، أهل الصحراء وأهل الوادي، من سكن منهم المدن ومن استوطن الريف، وأهل القاهرة، والوجه البحري على اتساعه بين الشرق والمغرب، والصعيد على امتداده من الشمال الى أقصى الجنوب، يتقارب المتحدثون بهذه "اللغة العامية" على "اختلاف أقدارهم ومنازلهم" فيتم التفاهم في يسر وسرعة في أكثر الأحيان، ويتباعدون بسبب هذا الاختلاف حتى يتعذر التفاهم، على الرغم من أن المتحاورين من أبناء مصر"[٢].

وقد كانت اللغة العربية وما زالت موضع عناية العلماء على مرِّ الأزمان وتتابع القرون لأنّها لغة القرآن الكريم،...ولعلَّ من أهم مظاهر العناية بها الحرص على سلامتها من الخطأ والدخيل، إذ انبرى العلماء للذبِّ عن هذه اللغة الشريفة فألفوا كتبًا كثيرة كان لها أثر كبير في صيانة اللغة وتنقيتها من اللحن والعامي والدخيل، فذكرت الخطأ المستعمل والصواب الذي يجب أن يجري به الاستعمال"[٣].

---

(١) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، للدكتور عبد العزيز مطر، ص١٧.

(٢) معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية(٥/١).

(٣) خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام، ص٣.

والعـــامي: " منسوب إلى العامة الذين هم خلاف الخاصة؛ لأن العامة لا تعرف العلم، وإنما يعرفه الخاصة، فكل واحد عامي بالنسبة إلى ما لم يحصل علمه، وإن حصل علما سواه"(١).

وفي المعجم الوسيط: " الْعَاميّ الْمَنْسُوب إِلَى الْعَامَّة وَمن الْكَلَام مَا نطق بِهِ الْعَامَّة على غير سنَن الْكَلَام الْعَرَبِيّ العامية لُغَـــة الْعَامَّـــة وَهِـــي خـــلاف الفصحى"(٢).

وقد عرف الدكتور عبد العزيز مطر مصطلح العامة والخاصة بـــأن: " الخاصة الذين يرد ذكرهم في كتب اللحن هم علماء اللغة والشعراء والكتـــاب والخطباء، والفقهاء والقراء والمحدِّثون، ومن في مستواهم، والعامة هم مـــن عدا هؤلاء من طوائف الشعب، وهم طبقات، كما أن الخاصة طبقات"(٣).

دراسات سابقة:

هناك رسالة علمية عنوانها: (لغة العامة في معجمات الألفاظ في القرن الرابع الهجري دراسة لغوية)، للباحث أسامة علاء الدين، وقد تقدم بها الباحث إلى مجلس كلية الآداب في الجامعة الإسلامية ببغداد، لنيل درجة الماجســـتير في اللغة العربية وآدابها، في عام ١٤٣٢هـ -٢٠١١م.

ويوجد بحث بعنوان (لغة العامة في الصحاح دراسة لغويـــة)، إعـــداد دكتور عبد الله بن ناصر القرني، الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، في مجلة جامعة طيبة، للآداب والعلوم الإنسانية، الســـنة الثانيـــة، العدد ٤، ١٤٣٥هـ .

---

(١) المطلع على ألفاظ المقنع، ص٤١٣.

(٢) المعجم الوسيط(٦٢٩/٢)، باب العين.

(٣) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، للدكتور عبد العزيز مطر، ص٤٨.

ويمكن تصنيف ما جمعت إلى مستويات التحليل اللغوي الأربعة: الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالي، وقد جعلت كل مستوى في مطلب.

المطلب الأول

المستوى الصوتي phonology

يدرس أصوات اللغة، ويشمل كلا النوعين المعروفين باسم علم الأصوات العام phonetics وعلم الفونيمات phonemics(١).

وقد حظيت الدراسات الصوتية باهتمام علماء اللغة، لما لها من أهمية كبيرة، وتحاول هذهِ الدراسةُ أنْ تُجَلّي الدرسَ الصوتيّ اللُغويّ عندَ العربِ، مِنْ خلالِ دراسةِ جهودِ بعض علماءِ العربيّة القدماء، وجهود بعض علماءِ الفلسفةِ والطبِّ والحكمةِ، وجهود بعض علماءِ القراءاتِ والتجويدِ، فهم أوّلُ من اهتمّ به، ودَرَسَه؛ حِرْصًا منهم على الحفاظِ على لسانِهم العربي المبينِ، لاسيّما بعدَ انتشارِ اللّحْنِ على مستوياتٍ متعدّدةٍ، فعَمَدَوا على دراسةِ أصواتِ لغتهم ومفرداتِها، ووصْفِ تراكيبها، وألّفُوا في ذلك كُتبًا لضبْطِها وروايتِها، ووضعوا القواعدَ التي تَصِفُ هذا اللّسانَ وصْفًا مُحكمًا ودقيقًا.

والذي يعنينا هنا هو ما نسب للعامة ويتعلق بالجانب الصوتي، وقبل أن أبدأ في عرض الظواهر التي تتعلق بهذا الجانب أبدأ أولا بذكر التغيير الذي يحدث للحركات القصيرة وهو محصور في ثلاثة أمور لا يتجاوزها، وهذه الأمور الثلاثة هي:

الأمر الأول: الإبدال، أي إبدال حركة مكان حركة مثل إبدال الضمة كسرة، والكسرة فتحة، وقد اجتمعت في مادة " فتك" من الصحاح فقد ورد في هذه المادة " والفَتْكُ: أن يأتي الرجل صاحبه وهو غارٌّ غافلٌ حتَّى يشدَّ عليه

(١) أسس علم اللغة، ص٤٣.

فيقتله، وفيه ثلاث لغات: فَتك، وفُتك، وفِتك، مثل وَد ووُد ووِد، وزَعم وزُعم وزِعم"[١].

الأمر الثاني: مد الحركة القصيرة حتى تصبح حركة طويلة (حرف مد)، فالفتحة القصيرة تمد حتى تصبح فتحة طويلة (ألف مد)، والكسرة القصيرة تمد حتى تصبح كسرة طويلة(ياء مد)، والضمة القصيرة تمد حتى تصبح ضمة طويلة(واو مد).

الأمر الثالث: حذف الحركة القصيرة أي إسقاط الحركة القصيرة التي بعد الحرف[٢].

والحركة: "عبارة عن تحريك العضو الذي هو الشفتان عند النطق بالصوت الذي هو الحرف، والحرف عبارة عن جزء من الصوت، ومحال أن تقوم الحركة بالحرف حتى يقال: حرف متحرك، حقيقة، لأن الحرف الذي هو جزء من الصوت عرض عند جميع العقلاء إلا النَّظَّام،...فالضمة عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق بالحرف، فيحدث عن ذلك صوت خفي مقارن للحرف، وإن امتد كان "واو" وإن قصر كانا ضمة، وصورتها عند حذاق الكتاب صورة "واو" صغيرة لأنها بعض واو، والفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف وحدوث الصوت الخفي، الذي يسمى فتحة أو نصبة، وإن امتدت كانت ألفا، وإن قصرت فهي بعض ألف، وصورتها كصورة ألف صغيرة، وكذلك القول في الكسرة والياء أن إحداهما بعض الأخرى، وحدوثهما عند تحريك العضو بالكسر مع مقارنة الحرف"[٣].

---

(١) الصحاح (١٨٦٥/٥)، (ف ت ك).

(٢) الحذف والتعويض في الصحاح، ص١٢٣.

(٣) ينظر: نتائج الفكر في النحو، ص٦٧.

والسكون: "عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف، فلا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك، أي: ينقطع، فتسميه جزما، اعتبارا بالصوت وانجزامه، وتسميه سكونا، اعتبارا بالعضو الساكن"(١).

وفي هذا الصدد سوف أعرض ما جاء من هذه الأمور في كتاب التوضيح كالتالي:

١- حذف الحركة:

قبل أن أبدأ في ذكر الأمثلة اذكر معنى الحذف أولا، تعريفه في اللغة: تتعدد معاني الحذف في اللغة فهو القطع(٢)، والإسقاط(٣)، والرمي(٤)، والطرح(٥)، والصغر(٦)، والقصر(٧)، والضرب(٨)، والقطف(٩).

---

(١) نتائج الفكر في النحو، ص٦٧.

(٢) جمهرة اللغة(٥٠٨/١)، والصحاح(١٣٤١/٤)، والمحكم والمحيط الأعظم(٢٩١/٣)، ولسان العرب(٤٠/٩)، (ح ذ ف).

(٣) تهذيب اللغة(٢٧٠/٤)، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير(١٢٦/١)، وتاج العروس(١٢١/٢٣)، (ح ذ ف).

(٤) جمهرة اللغة(٥٠٨/١)، والصحاح(١٣٤١/٤)، والمحكم والمحيط الأعظم(٢٩١/٣)، ولسان العرب(٤٠/٩)، (ح ذ ف).

(٥) جمهرة اللغة(٥٠٨/١)، والمحكم والمحيط الأعظم(٢٩١/٣)، ولسان العرب(٣٩/٩)، (ح ذ ف).

(٦) ينظر: لسان العرب(٤٠/٩)، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير(١٢٦/١)، (ح ذ ف).

(٧) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير(١٢٦/١)، وتاج العروس(١٢١/٢٣)، (ح ذ ف).

(٨) تهذيب اللغة(٢٧٠/٤)، والمحكم والمحيط الأعظم(٢٩١/٣)، ولسان العرب(٤٠/٩)، (ح ذ ف).

(٩) ينظر: العين(٢٠١/٣)، وتهذيب اللغة(٢٧٠/٤)، والصحاح(١٣٤١/٤)، (ح ذ ف).

الحذف في الاصطلاح: هو إسقاط صوت أو تقصيره فيشمل الإسقاط الحركات والحروف ويكون التقصير خاصا بحروف المد واللين أو الحركات الطوال في حالة قصرها أي أن هذه الحركات تحذف وتقصر فحذفها يعني إزالتها وقصرها يعني أن تنطق كما تنطق الحركات القصيرة أي قصر الصوت بالحركة وهو ما عبر عنه بالقصر أو الاجتزاء والاكتفاء[١].

(غَرَب-غَرْب)

" **قَالَ اِبْنُ الْجَوْزِيِّ: رَوِيٌّ لَنَا سَهْم بِالتَّنْوِينِ وَغَرْب بِإِسْكَانِ الرَّاءِ مَعَ الرَّفْعِ وَالتَّنْوِينِ، وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: كَذَا تَقُولُهُ الْعَامَّةُ، وَالْأَجْوَدَ سَهْمَ غَرِبَ بِفَتْحِ الرَّاءِ[٢]، وَإِضَافَةَ الْغَرْبِ إِلَى السَّهْمِ، وَذَكَرَهُ الْأَزْهَرِيُّ بِفَتْحِ الرَّاءِ لَا غَيْرُهُ**"[٣].

ذكر ابن الملقن أقوال العلماء في لفظ غرَب وأنها بسكون الراء وهو لغة العامة وفتحها، وذكر أن الأزهري يقول بالفتح فقط[٤].

وقد ذكر أبو محمد الحريري البصري أن الرياشي فرق بين اللفظ بسكون الراء وفتحها قال: " وَحَكَى أَبُو بِكْرِ بْن دُرَيْد، قَالَ: سَمِعَتِ الرِّيَاشِيَّ يُفَصِّلُ بَيْنَ قَوْلِهِمْ: أَصَابَهُ سَهْم غَرَبِ بِفَتْحِ الرَّاءِ، وَغَرْبَ بِإِسْكَانِ الرَّاءِ، وَقَالَ: الْمَعْنَى فِي الْفَتْحَةِ أَنه لَمْ يَدْرْ مَنْ رَمَاهُ، وَفِي الْإِسْكَانِ أَنَّهُ رَمَى غَيْرَهُ فَأَصَابَهُ، وَلَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَ معَنَّى اللَّفْظَتَيْنِ سِوَاهُ"[٥].

وقد فرق ابن فارس بين معنى اللفظين فقال: " الْغَرْب أَيْضًا بِسُكُونِ الرَّاءِ، فِي قَوْلِهِمْ: أَتَاهُ سَهْم غَرْب، إِذَا لَمْ يُدْرَ مَنْ رَمَاهُ بِهِ، وَأَمَّا الْغَرَبُ بِفَتْحِ

---

(١) الحذف والتعويض في الصحاح، ص١١٧.

(٢) أدب الكاتب، ص٤٢٢.

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح(١٧/٣٩٠).

(٤) تهذيب اللغة (٨/١١٨).

(٥) درة الغواص في أوهام الخواص(١/١٩٠).

الرَّاءِ، فَيُقَالُ إِنَّ الْغَرَبَ: الرَّاوِيَةُ، وَالْغَرَبُ: مَا انْصَبَّ مِنَ الْمَاءِ عِنْدَ الْبِئْرِ فَتَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ"(١)، وكذلك ذكر الميورقي، وابن الأثير(٢).

وحكى الجوهري الوجهين ورأى أنهما بمعنى واحد في قوله: " أَصَابَهُ سَهْمُ غَرَبٍ يُضَافُ وَلَا يُضَافُ، يُسَكَّنُ وَيُحَرَّكُ، إذا كَانَ لَا يُدْرَى مَنْ رَمَاهُ"(٣).

ويرى أبو عبيد الهروي أن الفتح أجود وأكثر في كلام العرب: " قَالَ الْكِسَائِيّ وَالْأَصْمَعِيّ: "إِنَّمَا هُوَ سَهْمُ غَرَبٍ- بِفَتْحِ الرَّاءِ- وَهُوَ السَّهْمُ الَّذِي لَا يَعْرُفُ رَامِيهُ، فَإِذَا عُرْفَ رَامِيهِ، فَلَيْسَ بِغَرْبٍ، قَالَ: وَالْمُحْدِثُونَ يُحَدِّثُونَهُ- بِتَسْكِينِ الرَّاءِ- وَالْفَتْحَ أَجْوَدُ وَأَكْثَرُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ"(٤).

وصرح ابن قتيبة باللغة الأجود فقال في باب ما جاء فيه لغتان استعمل الناسُ أضْعَفَهما: " ويقولون " أصابه سَهْمٌ غَرْب " والأجود غَرَبٌ"(٥).

تعقيب:

قَوْلُهُ " أَصَابَهُ سَهْمٌ غَرْبٌ" ذكر العلماء فيه آراء كثيرة فمنهم من أنكر سكون الراء مثل ابن قتيبة وقال الأجود بفتح الراء، ومنهم من ذكر أن اللفظ بسكون الراء ومنهم من فرق مثل الهروي فقد حكى " إِنْ جَاءَ مِنْ حَيْثُ لَا يُعْرَفُ فَهُوَ بِالتَّنْوِينِ وَالْإِسْكَانِ وَإِنْ عُرِفَ رَامِيهِ لَكِنْ أَصَابَ مَنْ لَمْ يَقْصِدْ فَهُوَ بِالْإِضَافَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ"، ومنهم من حكى الوجهين مطلقا، فحصلنا منها على أربعة أوجه.

---

(١) مقاييس اللغة(٤/٤٢٠)، (غ ر ب).

(٢) ينظر: تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم(١/٢٦٠)، والنهاية في غريب الحديث والأثر(٣/٣٤٨)، (غ ر ب).

(٣) الصحاح(١/١٩١)، (غ ر ب).

(٤) غريب الحديث(٥/٣٨٠).

(٥) أدب الكاتب، ص٤٢٤.

(اللُّقَطة- اللُّقْطة):

" اللَّقْطَةُ: مَا الْتَقَطَهُ الْإِنْسَانُ فَاحْتَاجَ إِلَى تَعْرِيفِهِ مُحَرِّكَةً، وَقِيلَ: هُوَ الرَّجُلُ الَّذِي يُلتقطُ، وَاِسْمَ الْمَوْجُودِ: لقطَّةٌ، يَعْنِي: بِالْإِسْكَانِ، وَعَنِ الْأَصْمَعِيِّ وَابْنَ الْأَعْرَابِيِّ وَالْفَرَّاءِ: الْفَتْحُ: اِسْمُ الْمَالِ، وَعَنِ الْخَلِيلِ[1] كَذَلِكَ كَسَائِرِ مَا جَاءَ عَلَى هَذَا الْوَزْنِ يُكَوِّنُ اسْمُ الْفَاعِلِ كـ﴿ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١﴾[2]، وَسُكُونُ الْقَافِ: اسْمُ الْمَالِ الملقوط، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: هَذَا قِيَاسِ اللُّغَةِ إِلَّا أَنَّ كَلَامَ الْعَرَبِ فِي اللُّغَةِ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ ؛ لِأَنَّ الرُّوَاةَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ اللُّقَطَةَ يَعْنِي- بِالْفَتْحِ-: اِسْمٌ لِلشَّيْءِ الْمُلْتَقِطِ، وَالْلُّقَاطَ: الْعُثُورُ عَلَى الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ وَطَلَبٍ، وَفِي " أَدَبُ الْكَاتِبِ"[3] تَسكِينَهَا مِنْ لَحْنِ الْعَامَةِ، وَرَدٌّ عَلَيْهِ بِأَنَّ فِعْلَهُ بِإِسْكَانِ الْعَيْنِ مِنْ صِفَةِ الْمَفْعُولِ وَبِتَحْرِيكِهَا لِلْفَاعِلِ، وَرَدَّ بِأَنَّ اللُّغَةَ مَوْقُوفَةٌ عَلَى السَّمَاعِ وَالْمَسْمُوعِ بِالْفَتْحِ، كَذَا ضَبْطِهَا ثَعْلَبٌ عَنِ اِبْنِ الْأَعْرَابِيِّ وَغَيْرِهِ، وَنَقَلَهُ ابْنُ دَرَسْتَوَيْهِ عَنْ عَامَّةِ اللُّغَوِيِّينَ، وَعِبَارَةَ اِبْنِ التِّينِ هِيَ بِضَمِّ اللَّامِ وَفَتْحِ الْقَافِ، وَقَالَ الدَّاوُدِيُّ بِسُكُونِهَا وَلَمْ يَزُدْ عَلَيْهِ"[4].

ذَكَرَ اِبْنُ الْمُلَقِّنِ أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ فِي لَفْظِ "اللَّقْطَة" فَقَدْ ذَكَرَتْ بِفَتْحِ الْقَافِ، وَتَسكِينَهَا، وَنَسْبِ تَسْكِينَهَا لِلْعَامَةِ، كَمَا قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ:" واللُّقْطَة الَّتِي تسَمّيهَا

---

(١) يفهم من ذلك أن كلام العرب الفصحاء ومنهم(الأصمعي وابن الأعرابي والفراء)، في اللُّقَطَة بالفتح ، لِما يُلْتَقَطُ من الشَّيءِ السّاقِطِ، على عكس ما ذكر الخليل أن اللقْطة بتسكين القاف لِما يُلْتَقَطُ من الشَّيءِ السّاقِطِ، وإن كان ما ذكره قياسا، ينظر: تهذيب اللغة(١٦/٩).

(٢) سورة الهمزة من الآية ١.

(٣) أدب الكاتب، ص٣٨٢.

(٤) التوضيح لشرح الجامع الصحيح(٥١٠/١٥).

الْعَامَّةِ اللُّقْطَةَ: مَعْرُوفَةٌ، وَهُوَ مَا الْتَقَطَهُ الْإِنْسَانُ فَاحْتَاجَ إِلَى تَعْرِيفِهِ"(١)، وَالْعَامَةَ بِذَلِكَ تَسكُّنِ الْقَافِ فَتُخَالِفُ الْعَرَبَ، وَلَا تَخَالُفُهَا فِي ضَمِّ اللَّامِ"(٢).

أما صاحب العين فقد اقتصر عليها بسكون القاف فقال: " اللقْطة: ما يوجدُ ملقوطا ملقى"(٣).

وقد اعترض عليه الأزهري فقال: " وَأما اللُّقَطَةُ: فَهُوَ الرَّجُل اللَّقَّاطُ يتتبع اللُّقْطَاتِ، يَلْتَقِطُها، قلتُ: وَكلامُ العَرَبِ الفُصحَاءِ على غير مَا قَالَ اللَّيْث فِي اللُّقْطَة واللُّقَطة، أَبُو عُبيد عَنِ الأصمعيّ وَالأحمر قَالَا: اللُّقَطَةُ وَالقُصَعَةُ والنُّفَقَةُ مُثَقَّلاتٌ كلّها، لِما يُلْتَقَطُ من الشَّيءِ السّاقِطِ، وَهَذَا قَوْلُ حُذّاق النَّحْوِيينَ ولَم أَسْمَعْ لُقْطَةً، لغيرِ الليثِ، وَإِن كانَ مَا قَالَهُ قِياسا، وَهَكَذَا رَواهُ المُحَدِّثُونَ"(٤).

فنجد الأزهري ذهب إلى أن الفصحاء من العرب قالوا بفتح القاف وليس بسكونها كما ذكر الليث.

أما ابن بري فقد رجح اللقْطة بسكون القاف فذكر عنه ابن منظور: " قَالَ اللَّيْثُ: واللُّقْطةُ، بِتَسْكِينِ الْقَافِ، اسْمُ الشَّيْءِ الَّذِي تجِدُه مُلْقًى فتأْخذه، وكَذَلِكَ المَنبوذ مِنَ الصِّبْيَانِ لُقْطةٌ، وأَمّا اللُّقَطةُ، بِفَتْحِ الْقَافِ، فَهُوَ الرَّجُلُ اللَّقّاطُ يَتْبَعُ اللُّقْطات يَلْتَقِطُها؛ قَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ: وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ لأَنّ الفُعْلَة لِلْمَفْعُولِ كالضُّحْكةِ، والفُعَلَةُ لِلْفَاعِلِ كالضُّحَكةِ؛ قَالَ: وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ قَوْلُ الْكُمَيْتِ:

أَلُقْطَةَ هُدهدٍ وجُنُودَ أُنْثَى ... مُبَرْشِمةً، أَلَحْمِي تأْكُلُونا؟"(٥)(٦).

---

(١) جمهرة اللغة(٢/٩٢٣).

(٢) إسفار الفصيح(٢/٧١١).

(٣) العين(٥/١٠٠).

(٤) تهذيب اللغة(٩/١٦).

(٥) ديوان الكميت بن زيد(٢/١٢٤).

(٦) لسان العرب(٧/٣٩٢).

نجد ابن بري قد استدل على أن القياس في لفظ اللقْطة بسكون القاف بشعر الكميت.

وقد رجح الزبيدي قول ابن بري: " اللُّقْطَة، بتَسْكِين القافِ: اسمُ الذِي تَجِدُه مُلْقًى فتَأْخُذُه، وكذلكَ المَنْبُوذُ من الصِّبْيان: لُقْطَة، وأَما اللُّقَطَة، بفَتْح القافِ، فهُوَ: الرَّجُل اللَّقَّاطُ يتَتَبَّعُ اللُّقْطَاتِ يَلْتَقِطُها، وَقَالَ الأَزْهَرِيُّ: وكلامُ العَرَبِ الفُصحَاءِ على غَيْرِ مَا قَال اللَّيْثُ فِي اللُّقْطَة واللُّقَطَة، وَرَوَى أَبو عُبَيْد عَن الأَصْمَعِي والأَحْمَرِ، قَالَا: هِيَ اللُّقَطَةُ، والقُصَعَةُ، والنُّفَقَة، مُثَقَّلاتٌ كلُّهَا، قَالَ: وَهَذَا قَولُ حُذّاق النَّحْوِيِّين ولَم أَسْمَع لُقْطَة لغَيْرِ اللَّيْثِ، وهكَذَا رَوَاهُ المُحَدِّثُون عَن أَبِي عُبَيْد، قَالَ: ورَوَاهُ الفَرّاءُ أَيْضا اللُّقْطَة، بالتَسْكِين، وقولُ الأَحْمَرِ والأَصْمَعِيِّ أَصْوَبُ... قلتُ: وَمَا ردَّ بِهِ الأَزْهَرِيُّ على اللَّيْثِ قولَه فإِنَّ ابْنَ بَرِّيّ قد صَوَّبَه واسْتَحْسَنَه، وَقَالَ: لأَن الفُعْلَة للمَفْعُول كالضُّحْكَة والفُعْلَةَ للفاعلِ، كالضُّحَكَةِ"(١).

وقد عدهما ابن هشام اللخمي لغتين ونسبهما لأصحابهما فقال: " وَأَمَّا اللُّقَطة فَفِيهَا لُغَتَان: لُغَةُ أهْلِ الْحِجَازِ: تَحْرِيكُ الْقَافِ، وَلُغَةُ بَنِي تميم تَسْكِينُهَا، وَوَقَّعَ فِي كِتَابِ الْعَيْنِ: اللُّقْطَةُ، بِسُكُونِ الْقَافِ: مَا يُلْتَقَطُ، واللُّقَطَة، بِفَتْحِ الْقَافِ: الْمُلْتَقِطُ، قَالَ الرَّادُ: وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، لِأَنَّ فُعْلَة، بِسُكُونِ الْعَيْنِ، مِنْ صِفَاتِ الْمَفْعُولِ، وَبِتَحْرِيكِ الْعَيْنِ، مِنْ صِفَاتِ الْفَاعِلِ"(٢).

وقال النووي المشهور أن اللقَطة بفتح القاف هي: " اسم اللّقطَة الشَّيْء الملقوط وَهُوَ بِفَتْح الْقَاف على الْمَشْهُور وَقَالَ الْخَلِيل بإسكانها قَالَ الْأَزْهَرِي

(١) تاج العروس(٢٠/٧٦)، (ل ق ط).

(٢) المدخل إلى تقويم اللسان(١/١٠٨).

قَالَهَا الْخَلِيل بالإسكان وَالَّذِي سمع من الْعَرَب وَاجْتمعَ عَلَيْهِ أهل اللُّغَــة ورواة الْأَخْبَار فتحهَا قَالَ وَكَذَا قَالَه الْأَصْمَعِي وَالْفراء وَابْن الْأَعرَابِي"(١).

وقد وجه الفيومي سبب جعلها بالسكون لحن في قوله: " وَقَالَ اللَّيْثُ: هِيَ بِالسُّكُونِ وَلَمْ أَسْمَعْهُ لِغَيْرِهِ وَاقْتَصرَ ابْنُ فَارِسٍ وَالْفَارَابِيُّ وَجَمَاعَةٌ عَلَى الْفَــتْحِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَعُدُّ السُّكُونَ مِنْ لَحنِ الْعَوَامّ وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ لُقَاطَــةٌ فَثَقُلَــتْ عَلَيْهِمْ لِكَثْرَةِ مَا يَلْتَقِطُونَ فِي النَّهْبِ وَالْغَارَاتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَتَلَعَّبَتْ بِهَا أَلْسِــنَتُهُمْ اهْتِمَامًا بِالتَّخْفِيفِ فَحَذَفُوا الْهَاءَ مَرَّةً وَقَالُوا لُقَاطٌ وَالْأَلِفَ أُخْرَى وَقَالُوا لُقَطَةٌ فَلَوْ أُسْكِنَ اجْتَمَعَ عَلَى الْكَلِمَةِ إعْلَالَانِ وَهُوَ مَفْقُودٌ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ"(٢).

وَيَصِفُ الْبَطَلْيَوْسِيُّ بِأَنَّهُ بِالتَّسْكِينِ إنْ صَحَّ يَعُدْ نَادِر فَقَال:" وَوَقَّــعَ فِــي كِتَابِ الْعَيْنِ: اللَّقْطَةُ بِسُكُونِ الْقَافِ اسْمٌ مَا يَلْتَقِطُ، وَاللَّقَطُ بِفَتْحِ الْقَافِ: الْمُلْــتَقِطُ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَإِنْ صَحَّ الْأَوَّلُ فَهُوَ نَادِرٌ، لِأَنَّ فِعْلَةً بِسُكُونِ الْعَــيْنِ مِــنْ صِفَاتِ الْمَفْعُولِ، وَبِتَحْرِيكِ الْعَيْنِ مِنْ صِفَّاتِ الْفَاعِلِ"(٣).

وعده ابن مكي الصقلي من غلط أهل الفقه: " ويقولون: كتاب العاريــة واللقْطة، والصواب: العارية، بتشديد الياء، واللقطة بفتح القاف"(٤).

تعقيب:

يتبين مما سبق أن للفظ اللُّقْــطة ضبطين بفتح القاف وسكونها وأرى أن الرأي الراجح في ضبطها هو بفتح القاف فلم يرد اعتراض عليــه ووصــف بالأشهر والأفصح والأصح.

---

(١) تحرير ألفاظ التنبيه (٢٣٥/١).

(٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير(٥٥٧/٢)، (ل ق ط).

(٣) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب(١٨٩/٢).

(٤) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ص٢١٨.

(الْمَشُــوْرَة):

" شُوَارٌ بِفَتْحِ الشَّيْنِ الْمُشَوِّرَةِ بِإِسْكَانِ الواو فَعَوَّلَةً، وَعِنْدَ ابْنِ سيِّدِهِ[1]: هِي مُفَعِّلَةٌ وَلَا تَكَوُّنُ مَفْعُولَةُ ؛ لِأَنَّهَا مَصْدَرٌ وَالْمُصَادَرُ لَا تَجِيءُ عَلَى مِثَالِ مَفْعُولَةِ، وَإِنْ جَاءَتْ عَلَى مِثَالِ مَفْعُولٍ وَكَذَلِكَ الْمَشُورَةِ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ فِيمَا حُكَّاهُ فِي "الْجَامِعِ"[2]: مَشُورَةٌ: قَلِيلَةٌ، وَبَدَأَ بِهَا صَاحِبُ "الْمُنْتَهَى" وَالْجَوْهَرِيَّ قَبْلَ الضَّمِّ، وَزَعْمَ صَاحِب "التَّثْقِيف"[3] وَالْحَرِيرِيّ[4] وَغَيْرَهُمَا: أَنَّ إِسْكَانَ الشَّيْنِ وَفَتْحِ الواو مِمَّا تَلْحَنَ فِيهِ الْعَامَةَ، وَلَيْسَ بِجَيِّدٍ"[5].

ذكر ابن الملقن لفظ المشورة وأن فيها لغتين بضم الشين وإسكانها وهو من كلام العامة.

ونقل الأزهري عن ابن السكيت أنهما لغتان وعن الفراء أن الْمَشُــورَةَ: أَصْلُها مَشوَرَة، ثمَّ نُقِلت إِلَى مَشُورَة[6]، وكذلك ذكر الزبيدي[7].

وقد ذكر الخفاجي أن القياس فيها ضم الشــين: " وَيَقُولُــونَ: الْمَشُــورَةُ مُبَارَكَةٌ فَيَبْنُونَهَا عَلَى مُفَعِّلَةٍ بِفَتْحَاتٍ لِغَيْرِ ثَانِيَــةِ السَّــاكِنِ وَآخِــرِهِ الْمُعَــرِّب، وَالصَّوَابَ أَنَّ يُقَالُ: مَشُورَةٌ عَلَى وَزْنِ مَثُوبَةٍ وَمَعُونَةٍ، مَا ذِكْرِهِ لَيْسَ بِصَــوَابِ قَالِ "اِبْنَ بَرِّيٍّ"[8]: أَصِل مَثُوبَةَ مثوبة عَلَى وَزْنِ مُفَعِّلَةِ بِضَمِّ الْعَيْنِ وَقَدْ قَرَأَ بِهَا

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم(١١٩/٨).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة(٢٧٧/١١).

(٣) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ص٩٨.

(٤) ينظر: شرح مقامات الحريري(٤٢٧/٣).

(٥) التوضيح لشرح الجامع الصحيح(٤٨٣/١٤).

(٦) ينظر: تهذيب اللغة(٢٧٧/١١)، (ش و ر).

(٧) تاج العروس(٢٥٧/١٢)، (س و ر).

(٨) الحواشي على درة الغواص، ص٧٤٣.

"مُجَاهِدَ"، وَضَمَّ الشِّيْن وَالثَّاء فِيهِمَا هُوَ الْقِيَاسُ، وَقَدْ حَكَى أَهْلُ اللُّغَةِ فِيهِمَا الْإِسْكَانَ أَيْضًا تَنْبِيهًا عَلَى أَصْلِهِ وَإِنْ شَذَّ، وَبِهِمَا نَطَقَتِ الْعَرَبُ وَقَدْ قَرَى بِهِ وَوَرَدَتِ الْمَشُورَةُ عَلَى أَصْلِهَا فِي حَدِيثِ الْبُخَارِيِّ، فَالْمَشورَةَ بِالْفَتْحِ وَرَدَّتْ فِي فَصِيحُ الْكِلَامِ عَلَى أَنَّهَا مِنْ بَابَيْنِ، أَوِ الْفَتْحُ لِلتَّخْفِيفَ، أَوِ الْفِرَارُ مِنْ ثِقْلِ الضَّمَّةِ عَلَى الواو"(١).

وقال اللخمي أن الصواب المَشُورة، على مثال المَعُونة(٢)، وإلى ذهب النسفي فقال: " الْمَشُورَةُ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَضَمِّ الشِّينِ هِيَ اللُّغَةُ الصَّحِيحَةُ الْفَصِيحَةُ وَالْمَشْورَةُ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَتَسْكِينِ الشِّينِ وَفَتْحِ الْوَاوِ لُغَةٌ فِيهَا"(٣).

وقال علي بن لالي، المعروف بمنق: " اختلف في لفظ المَشْوَرَة على مَفْعَلَة، فلم يُصَحِّحه الحريري وقال الصواب: مَشُورَة على وزن مَثُوبَةٍ ومَعُونَةٍ، وصَحّحَ الجوهري الوجهين"(٤).

تعقيب:

يتضح من أقوال العلماء أن لفظ (الْمَشُوْرَة) تعددت الأقوال في ضبطها فقيلت بضم الشين وإسكانها، والرأي الذي أميل إليه هو أنها بضم الشين لاتفاق أغلب العلماء على أنه بضم الشين أفصح وأصوب وأجود أما بإسكانها فقد ذكر البعض أنها لغة، وقيل أنها تعد لحن، وقد عدها البعض من الشواذ، فلماذا نختار الشاذ ونحن نحتاج أن نخفف العبء الذي تحمله أذهان أبناء الضاد ومحبيها.

---

(١) شرح درة الغواص في أوهام الخواص، ص١٣١.

(٢) المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٢٥٣.

(٣) طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، ص٤٠.

(٤) خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام(٥١/١).

٢- التبادل بين الحركات:

بين الفتح والكسر:

(الجِــرَاب):

" الْجِرَابُ: الْمُزَوَّدُ وَنَحْوَهُ، قَالَ الدَّاوُدِيُّ: قَالَ الْقَزَّازُ: هُوَ بِفَتْحِ الْجِــيمِ: وِعَاءٌ مِنْ جُلُودٍ، وَبِكَسْرِهَا جِرَابَ الرُّكْبَةِ، وَهُوَ مَا حَوْلَهَا مِنْ أَعْلَاهَــا إِلَــى أَسْفَلِهَا، وَفِي " غَرِيب الْمُدَوَّنَةِ": الْجِرَابَ، بِفَتْحِ الْجِيمِ وَكَسْرِهَا، وَقَالَ صَاحِبُ" الْمُنْتَهَى": الْجِرَابَ بِالْكَسْرِ وَالْعَامَةِ تَفْتَحُهُ، وَالْجَمْعَ أَجْرِبَةٌ، وُجُــوبٌ بِإِسْــكَانِ الرَّاءِ وَفَتْحِهَا، وَقَالَ فِي" الْمُحْكَمِ": هُوَ الْوِعَاءُ، وَقِيلَ: الْمُزَوَّدُ، وَمِمَّا نَسْــمَعُهُ عَلَى الْأَلْسَنَةِ: لَا تَفْتَحُ الْجِرَاب، وَلَا تَكَسَّرُ الْقَصْعَةِ"[١].

ذكر ابن الملقن للفظ الجراب ضبطين بفتح الجيم بمعنى الوعاء من الجلد وبكسرها جراب الركبة، وقد رجح الضبط بالكسر عن الفــتح بــل ذكــر أن الضبط بفتح الجيم يعد لحن في موضع آخر فقال: " الْجِــرَابُ بِكَسْــرِ الْجِــيمِ أَفصح مِنْ فَتْحِهَا بَلْ لَحْنٌ مِنْ فَتْح"[٢].

وقال ابن السكيت: وتقول: هو الجِرَاب ولا تقــل الجَــرَاب"[٣]. وذكــر الجوهري أنه بالفتح من كلام العامة، وكذلك ابن منظور[٤].

ونص ابن قتيبة على أنه من كلام العامة في كتابه في بــاب مــا جــاء مكسورا، والعامة تفتحه[٥].

---

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح(٥٥٣/١٨).

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح(١١/٦).

(٣) إصلاح المنطق، ص١٣٢.

(٤) الصحاح(٩٨/١)، وينظر لسان العرب(٢٦١/١)، (ج ر ب).

(٥) أدب الكاتب، ص٣٩٢.

أما النووي فقد ذكر أنها بالكسر أفصح وأشهر فقال: " الجراب بِكَسْر الْجِيم وَفتحهَا وَالْكَسْر أشهر وأفصح وَلم يذكر الْأَكْثَرُونَ غَيره"(١)، وكذلك ذكر فيصل النجدي(٢) وذكر الصفدي أن الصواب كسر الجيم(٣)، وذكر الفيومي أنه لا يقال الجراب بالفتح(٤)، والفيروزآبادى(٥).

أما الزبيدي فقد ذكر أنها بالفتح لُغَيَّةٌ إشارة لضعفها: " الجِرَابُ، بالكَسْرِ وَلا يُفْتَحُ أَو الفَتْحُ لُغَيَّةٌ إِشَارَة إِلى الضَّعْفِ فِيمَا حَكَاه القَاضي عِيَاضُ بنُ مُوسَى(٦) فِي الْمَشَارِق عَن القَزَّازِ وغيرِه كَابْن السكِّيت، ونسبَه الجوهريّ وابنُ مَنْظُور للعامَّةِ: المِزْوَدُ أَوِ الوِعَاءُ، مَعْرُوف، فَهُوَ أَعَمُّ من المِزْوَدِ، وَقيل: هُوَ وِعَاءٌ من إِهابٍ"(٧)، وكذلك ذكر الهروي القاري، والولوي(٨).

وعدها ابن حجر بالفتح لغة نادرة(٩).

أَمَّا الْبَعْلِيَّ فَقَدْ جَوَّزَ الضَّبْطَيْنِ بِقَوْلِهِ:" الْجِرَاب "بِكَسْرِ الْجِيمِ "وَيَجُوزُ فَتْحُهَا"(١٠)، وكذلك أحمد رضا(١١).

---

(١) تحرير ألفاظ التنبيه(٣٤٣/١).

(٢) تطريز رياض الصالحين(٣٤٤/١).

(٣) تاج العروس(١٥٠/٢)، (ج ر ب).

(٤) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير(٩٤/١)، (ج ر ب).

(٥) القاموس المحيط(٦٧/١)، (ج ر ب).

(٦) مشارق الأنوار على صحاح الآثار(١٥٠/١)، (ج ر ب).

(٧) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف(٢١٣/١).

(٨) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح(٢٥٨٤/٦)، وذخيرة العقبى في شرح المجتبى(٢٥١/٣٣).

(٩) ينظر: فتح الباري لابن حجر(٤٨٢/٧).

(١٠) المطلع على ألفاظ المقنع، ص٥٠٨.

(١١) معجم متن اللغة(٤٩٩/١).

تعقيب:

مما سبق يتضح لي أن في لفظ "الجِـرَاب" ضبطين مرة بكسر الجـيم ومرة بفتحها لكني أرجح الرأي القائل أن الجيم بالكسر لأن الأشهر والأصـح وعليه أجمع العلماء أما فتح فقد جوزه البعض، وقيل أنه لغة نادرة وضعيفة.

(الْجَـنَازَة):

" **الْجَنَازَةُ: بِكَسْرِ الْجِيمِ وَفَتْحِهَا وَاحِدَةَ الْجَنَائِزِ، وَقَالَ اِبْـنُ الْـأَعْرَابِيِّ: بِالْكَسْرِ السَّرِيرِ، وَبِالْفَتْحِ الْمَيْتِ وَالْمَعْرُوفِ عكسه، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الْعَامَـةُ تَقُولُ: الْجَنَازَة بِالْفَتْحِ وَالْمُعَنَّى لِلمِيَـت عَلَـى السَّـرِيرِ وَإِلَّـا فَهُـوَ نَعْـشٌ وَسَرِيرٌ**"(١)(٢).

ذكر ابن الملقن للفظ الجنازة ضبطين بفتح الجيم وكسرها، والفتح لغـة العامة من الناس.

وقد صرح الخليل أنها بالفتح من كلام العامة فقال: " الجِنَازةُ، بِنُصْـبِ الْجِيمِ وَجَرِّهَا: الْإِنْسَانُ الميِّت وَالشَّيْءَ الَّذِي تِقْلٍ عَلَى قَوْمٍ وَاغْتَمُّوا بِـهِ أَيْضًـا جِنَازةٌ...وَقُوَّمٌ يُنْكِرُونَ الْجَنَازَةَ لِلَمِيتُ يَقُولُونَ: الجِنازةُ بِكَسْرِ الصَّدْرِ، خَشَـبَةَ الشَّرجَع(٣)، وَإِذَا مَاتٍ فَإِنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: رُمِيَ فِي جِنازته، وَقَدْ جَرَى فِي أَفْوَاهِ الْعَامَةِ الْجَنَازَةَ بِنُصْبِ الْجِيمِ، وَالنَّحَارِيرَ يُنْكِرُونَهُ"(٤).

وكذلك نص ابن قتيبة على أنه من كلام العامة في كتابه في باب ما جاء مكسورا، والعامة تفتحه(٥).

---

(١) الصحاح(٣/٨٧٠)، (ج ن ز).

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح(٢٧/٢٣٧).

(٣) "الشَّرْجَعُ: الجنازةُ"، معجم ديوان الأدب(٢/٢٧).

(٤) العين(٦/٧٠)، (ج ن ز).

(٥) أدب الكاتب، ص٣٩٢.

وكذلك يقول ابن فارس في أصلها واستعمال العرب لها وقد ورد الوجهان عنده: " الْجِيمُ وَالنُّونُ وَالزَّاءُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ، قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: جَنَزْتُ الشَّيْءَ أَجْنِزُهُ جَنْزًا، إِذَا سَتَرْتَهُ، وَمِنْهُ اشْتِقَاقُ الْجَنَازَةِ، فَأَمَّا الْخَلِيلُ فَمَذْهَبُهُ غَيْرُ هَذَا، قَالَ: الْجَنَازَةُ الْمَيِّتُ، وَالشَّيْءُ الَّذِي تَقُلَ عَلَى الْقَوْمِ وَاغْتَمُّوا بِهِ هُوَ أَيْضًا جَنَازَةٌ، وَقَالَ:

وَمَا كُنْتُ أَخْشَى أَنْ أَكُونَ جَنَازَةً ... عَلَيْكِ وَمَنْ يَغْتَرُّ بِالْحَدَثَانِ(١)

قَالَ: وَأَمَّا الْجِنَازَةُ فَهُوَ خَشَبُ الشَّرْجَعِ، قَالَ: وَيَقُولُ الْعَرَبُ: رُمِيَ بِجِنَازَتِهِ فَمَاتَ، قَالَ: وَقَدْ جَرَى فِي أَفْوَاهِ النَّاسِ الْجَنَازَةُ، بِفَتْحِ الْجِيمِ، وَالنَّحَارِيرُ يُنْكِرُونَهُ(٢)، وكذلك ورد عن ابن منظور، والقونوي، والزبيدي، وسلمة الصحاري، وأحمد رضا(٣).

وقال الفارابي أن: " الجَنازَة: لُغةٌ في الجِنازة"(٤)، وهو ما ورد عن الحميري(٥).

وقد صرح الفيومي أن الجنازة بالكسر أفصح قال: " جَنَزْتُ الشَّيْءَ أَجْنِزُهُ مِنْ بَابِ ضَرَبَ سَتَرْتُهُ وَمِنْهُ اشْتِقَاقُ الْجِنَازَةِ وَهِيَ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ وَالْكَسْرِ أَفْصَحُ وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ بِالْكَسْرِ الْمَيِّتُ نَفْسُهُ وَبِالْفَتْحِ

---

(١) البيت من بحر الطويل، وهو لصخر بن عمرو، ينظر: الأصمعيات، ص ١٤٦، والشعر والشعراء(٣٣٣/١)، والعقد الفريد(٣١/٦)، والمعجم المفصل في شواهد العربية(١٥٢/٨).

(٢) مقاييس اللغة(٤٨٥/١).

(٣) لسان العرب(٣٢٤/٥)، وأنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء(٤١/١)، وتاج العروس(٧٣/١٥)، والإبانة في اللغة العربية(٣٦٠/٢)، ومعجم متن اللغة(٥٨١/١)، (ج ن ز).

(٤) معجم ديوان الأدب(٣٨٥/١).

(٥) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم(١١٨٥/٢).

السَّرِيرُ وَرَوَى أَبُو عُمَرَ الزَّاهِدُ عَنْ ثَعْلَبٍ عَكْسَ هَذَا فَقَالَ بِالْكَسْرِ السَّرِيرُ وَبِالْفَتْحِ الْمَيِّتُ نَفْسُهُ"(١). وكذلك ذكر سعدي أبو حبيب(٢)، وأيضا النووي، والعيني، والولوي(٣).

وذكر ابن السكيت أن الجنازة مكسورة الجيم ولا تفتح في باب ما هو مكسورُ الأول مما فتحته العامة أو ضمته(٤).

وذكر هشام الأندلسي أن: " الجِنَازَة والجَنَازَة بِكَسْرِ الجِيمِ وَفَتْحِهَا لُغَتَانِ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ"(٥).

تعقيب:

مما سبق يتضح اختلاف العلماء في ضبط الجنازة فقيل بكسر الجيم وهو اختيار كثير من العلماء، ولا تفتح، وقيل أنهما بالفتح والكسر لغتان بمعنى واحد، ويقال بالفتح للميت، وبالكسر للنعش عليه ميت، ويقال عكسه، وذهب العامة أنها بفتح الجيم، وأنكره بعض العلماء، وأرى أن الراجح أنها بكسر الجيم وهو ما عليه أغلب العلماء.

---

(١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير(١/١١١)، (ج ن ز).

(٢) القاموس الفقهي(١/٦٨).

(٣) شرح النووي على مسلم(٦/٢١٩)، وشرح أبي داود للعيني(٦/٥)، وذخيرة العقبى ي شرح المجتبى(٤/٩).

(٤) إصلاح المنطق، ص١٣١.

(٥) التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه(١/٢٥٠).

(الْفَــصّ):

" الْفَــصُّ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَحَكِيِّ كَسْرِهَا: وَاحِدُ الْفُصُوصِ، وَنَسْبُ الْجَوْهَرِيَّ إِلَى الْعُوَّامِ الْكُسَّرِ"(١).

ذكر ابن الملقن للفظ الفص ضبطين بفتح الفاء وكسرها، ولــم يــرجح ضبط منهم غير أنه ذكر أن الجوهري نسب الضبط بالكسر للعوام، وكــذلك ذكر ابن منظور(٢).

ورأى عبد الرازق الصاعدي أنهما لغتين وبالكسر أردأ اللغتان: " وَيُقَالُ: الفِصّ بِالْكَسْرِ- لُغَةً فِي الْفَصِّ، وَهِي أَرْدَأُ اللُّغَتَانِ"(٣). وهذ مــا نــص عليــه الفارابي والصفدي، وابن الجوزي(٤).

لذا نجد بعض اللغويين ذكروا في ضبط الكلمة الفتح فقط ولم يتعرضوا للكسر(٥).

أما نشوان الحميري يرى أن الفِص بالكسر لغة في فَص الخاتم وهــي بالفتح أفصح(٦)، وأيضا النووي ذكر أنها بالفتح أفصح وأشهر، وعلي الهروي القاري، الولوي، وأحمد رضا(٧).

---

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح(٧٧/٢٨).

(٢) ينظر: الصحاح(١٠٤٨/٣)، ولسان العرب(٦٦/٧)، (ف ص ص).

(٣) موت الألفاظ في العربية، ص٣٦١.

(٤) ينظر: معجم ديوان الأدب(٣١/٣)، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف(٤٠٦/١)، وتقويم اللسان(١٤٤/١).

(٥) ينظر: العين(٩٠/٧)، ما تلحن فيه العامة للكسائي، ص ١٣٨.

(٦) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم(٥٠٥٩/٨).

(٧) ينظر: تحرير ألفاظ التنبيه، ص٣٤٤، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصــابيح(٢٧٩٧/٧)، وذخيرة العقبى في شرح المجتبى(٣٨٧/٣٨)، ومعجم متن اللغة(٤١٦/٤)، (ف ص ص).

وأجاز الفيروزآبادي ضبطها بالكسر فقال: " الفَصُّ: لِلْخَاتَمِ، مُثَلَّثَةً، والكسر غيرُ لَحْنٍ، ووهمَ الجوهريُّ[1].

وصرح ابن قتيبة باللغة الأجود فقال في باب ما جاء فيه لغتان استعمل الناسُ أضْعَفَهما: " وَيَقُولُونَ فِص الْخَاتِمَ وَفَصّ الْخَاتِمِ أجُودُ"[2].

تعقيب:

بعد عرض هذه الآراء أرجح الرأي القائل بجواز الضبطين ومن ذكر أن الضبط بالكسر لحن يقصد باللحن أنها غير معروفة ولا وهم في إطلاق اللحن عليها وقد أشار إلى هذا الزبيديّ: " الفَصُّ للخَاتَمِ، مُثَلَّثَةً، ذَكَرَه ابنُ مَالِكٍ فِي مَثَلَّثِهِ، وغَيْرُ وَاحِد، ولَكِن صَرَّحُوا بِأَنَّ الفَتْحَ هُوَ الأَفْصَحُ الأَشْهَرُ، والكَسْرُ غَيْرُ لَحْنٍ، ووَهِمَ الجَوْهَرِيّ، ونَصُّه: فَصُّ الخَاتَمِ وَاحِدُ الفُصُوص، والعامَّةُ تَقولُ: فِصٌّ، بالكَسْرِ، وَقَالَ ابنُ السِّكِّيت فِي بَاب مَا جَاءَ بالفَتْح: فَصُّ الخَاتَمِ، ثمّ سَرَدَ بَعْدَ ذلكَ كَلِمَاتٍ أُخَرَ، وَقَالَ فِي آخِرِها: والكَلامُ على هذِه الأَحْرُفِ الفَتْحُ،... فظَهرَ بِمَا ذَكَرْنَا من النُّصُوصِ أَنَّ مُرَادَ الجَوْهَرِيّ بأَنَّها لَحْنٌ، أَي غَيْرُ مَعْرُوفَةٍ، أَو رَدِيئَةٌ، كَمَا قَالَ غَيْرُه، يَعْنِي أَنَّهَا بالنِّسْبَةِ للفُصَحاءِ لَحْنٌ، لأَنَّهُم إِنَّمَا يَتَكَلَّمُون بالفَصِيح، كَمَا قَالُوا فِي قَوْلِ أَبي الأَسْوَدِ الدُّؤَلِيّ: وَلَا أَقُولُ لِقِدْرِ القَوْمِ قَدْ غَلِيَتْ البَيْت، أَي أَنّه فَصِيحٌ لَا يَتَكَلَّم باللُّغَةِ الغَيْرِ الفَصِيحَةِ، فَلَا وَهَمَ فِي إِطْلاق اللَّحْنِ عَلَيْهَا، ولَا سِيَّمَا إِذا لم تَصِحَّ عِنْدَه، أَو لم تَثْبُتْ، فكَلامُه لَا يَخْلُو من تَحامُلٍ لِلْقُصُورِ وغَيْرِهِ، على أَنّه لَيْسَ فِي نَصِّ الجَوْهَرِيّ لَفْظُ اللَّحْنِ، ونِسْبَتُه للعَّامَّةِ لَا يُوجِبُ كَوْنَه لَحْنا، وإِنَّمَا يُقَالَ إِنَّهَا فِي مُقابَلَةِ الأَفْصَحِ الأَشْهر"[3].

---

(١) القاموس المحيط(٦٢٦/١)، (ف ص ص).

(٢) أدب الكاتب، ص٤٢٤.

(٣) تاج العروس(٧٢/١٨)، (ف ص ص).

بين الفتح والضم:

(خُرْنُوب):

" وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ فَعْلُولٌ بِالْفَتْحِ سِوَى صعفوق كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْجَوْهَرِيَّ، قَالَ: وَأَمَّا خَرْنُوبٌ فَإِنَّ الْفُصَحَاءَ يَضُمُّونَهُ أَوْ يُشَدِّدُونَهُ مَعَ حَذْفِ النُّون وَإِنَّمَا يَفْتَحُهَا الْعَامَةُ"(١).

ذكر ابن الملقن قول الجوهري في لفظ خرْنُوب ففي الخاء لغتين مرة بالضم وهي لغة الفصحاء والأخرى بالفتح وهي لغة عامة الناس.

وذكر ابن منظور أن ذلك اللفظ لا يقال بالفتح " الخُرْنُوبُ والخَرُّوب، بِالتَّشْدِيدِ: نَبْتٌ مَعْرُوفٌ، وَاحِدَتُهُ خُرْنُوبةٌ وخَرْنُوبةٌ، وَلَا تَقُلْ: الخَرْنوب، بِالْفَتْحِ، قَالَ: وأراهُمْ أَبدَلوا النُّونَ مِنْ إِحْدَى الراءَين كَرَاهِيَةَ التَّضْعِيفِ"(٢).

وقد نص الجوهري على أنه لا يقال بالفتح وهي لغة العامة(٣)، وأيضا قال ابن الجوزي، والسيوطي(٤).

وذكره ابن قتيبة في باب ما جاء مضموما، والعامة تفتحه(٥).

ذكر الزبيدي أن: " الخَرُّوبَ كَتَنُّورٍ نَبْتٌ معْرُوفٌ، والخُرْنُوب بالضَّمِّ على الأَفْصَحِ وقَدْ تُفْتَحُ هذِهِ الأَخِيرَةُ، وَهِي لُغَيَّةٌ، واحِدَتُهُ: خُرْنُوبَةٌ أَبْدَلُوا النُّونَ من إِحْدَى الرَّاءَيْنِ كَرَاهِيَةَ التَّضْعِيفِ"(٦)، وأيضا قال أحمد رضا(٧).

---

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح(٢٩/٩٤).

(٢) لسان العرب(١/٣٥٠)، (خ ر ن ب).

(٣) الصحاح(١/١١٩)،(٤/١٥٠٧)، (خ ر ن ب).

(٤) ينظر: تقويم اللسان(١/١٠٢)، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها(٢/٦٣).

(٥) ينظر: أدب الكاتب، ص٣٩٤.

(٦) فلك القاموس(١/٧٢).

(٧) معجم متن اللغة(٢/٢٤٤)، (خ ر ن ب).

وفي قوله لُغية إشارة إلى أنها بالفتح لغة قليلة.

وصرح الفارابي في باب فَعْلول بفتْح الفاءِ وتسكينِ العَيْن أنها بالفتح لغة ضعيفة[١].

وقال عبد القادر بن الكَوْكَبَاني أن الفتح في هذا اللفظ غير مشهور[٢]، وذكر الصفدي أن الصواب ضمها[٣]، وهو ما أيده أحمد تيمور في كتابه[٤].

تعقيب:

أجمع العلماء على أن الأصوب والأشهر في لفظ خرنوب ضم الخاء على الرغم من ورود لغة أخرى عند البعض ولكن قيل أنها بالفتح لغة ضعيفة.

٣-الهمز والتسهيل:

"الهمزة صوت حبيس حنجري انفجاري، يحدث من التحام الوترين الصوتيين ثم انفصالهما فجأة، هذه الآلية تقتضي المتكلم جهدًا أكبر من أي جهد يبذله في نطق الأصوات الأخرى، ولهذا لا تجد الهمزة في أي لسان إلا في العربية الشمالية، نعم قد توجد الهمزة في الفرنسية وفي غيرها، ولكنها دائمًا في صدر الكلمة، ولا تنطق إلا في ابتداء الكلام، إما في الادراج والوصل فهي دائمًا إما مخففة وإما مسهلة، حتى العرب الشماليون ليسوا متفقين في أمر الهمزة، فمنهم من يخففها مطلقًا، ويسمون بأهل التخفيف، وهم

(١) معجم ديوان الأدب(٢/٦١)، (خ ر ن ب).
(٢) تاج العروس(٢/٣٤٥)، (خ ر ن ب).
(٣) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف(١/٢٤٣).
(٤) معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية(٣/١٧٠).

الحجازيون، ومنهم من يحققها مطلقًا، ويسمون بأهل التحقيق، وهم قراء الكوفة، ومنهم من يحققها تارة ويخففها أخرى، وهم بنو تميم"(١).

فمصطلح تحقيق الهمزة: ويسمى النبر أيضًا، وهو نطق الهمزة كما هي من غير تغيير فيها، و**تخفيف الهمزة:** ويشمل حذفها، كما في: " مسْألَة- مَسلَة"، وقلبها إلى حرف آخر، كما في: " مُؤْمن- مُومن"، وتسهيلها(٢).

(آزَرَ- وَازَرَ):

" أَنُصِرُكَ نَصْرًا مُؤَزَرًا هُوَ بِضَمِّ الْمِيمِ ثُمَّ بِهَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ ثَمَّ زَاي مَفْتُوحَةٍ، أَيَّ: قَوِيًّا بَالِغًا مِنَ الْأَزْرِ وَهُوَ: الْقُوَّةُ وَالْعَوْنُ...وَفِي " الْمُحْكَمَ": آزره ووَازَرَهُ: أَعَانَهُ عَلَى الْأَمْرِ، الْأَخِيرَ عَلَى الْبَدَلِ وَهُوَ شَاذٌّ، وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: مِمَّا يَقُولُهُ الْعَوَّامُ بالواو وَهُوَ بِالْهَمْزِ آزرته عَلَى الْأَمْرِ، أَيَّ: أَعَنْتُهُ فَأَمَّا وَازَرَتْهُ فَبِمعَنّى: صرْتُ لَهُ وَزِيرًا"(٣).

ذكر ابن الملقن لفظ(آزره)، ورأي بعض العلماء فيه، فابن سيده ذكر أنه على البدل يعد شاذ، أما ابن قتيبة فذكر أن العامة تنطقهما بالواو أي بتسهيل الهمزة.

يقول الجوهري: " وآزَرْتُ فُلانًا، أي عَاوَنْتُهُ، والْعَامَّة تَقُولُ: وازَرْتُه"، وهو ما ذكره ابن منظور: " أَزَرْتُ فُلَانًا آزُرُه أَزْرا قَوَّيْتُهُ، وآزَرْتُه عَاوَنْتُهُ، وَالْعَامَّةُ تَقُولُ: وازَرْتُه"(٤).

وأورد قول أبا العباس أن ليس بالقياس أن تكون الهمزة هي الأصل ووَازَرَه عَلَى الأَمر: أَعانه وَقَوَّاهُ، والأَصل آزَرَهُ، قَالَ ابْنُ سِيدَه: وَمِنْ هاهنا

(١) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ص٨٥، وينظر: علم اللغة العربية، ص٢٢٥.
(٢) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ص٨٥.
(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح(٢٩٦/٢).
(٤) الصحاح(٥٧٨/٢)، (أ ز ر).

ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلى أَن الْوَاوَ فِي وَزِيرٍ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ؛ قَالَ أَبو الْعَبَّاسِ: لَيْسَ بِقِيَاسٍ لأَنه إِذا قَلَّ بَدَلَ الْهَمْزَةِ مِنَ الْوَاوِ فِي هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْحَرَكَاتِ فَبَدَلُ الْوَاوِ مِنَ الْهَمْزَةِ أَبعد"(١).

وقد صرح عياض بن موسى بجواز الهمز والتسهيل قال: " قَوْلُهُ أَنَصرَكَ نَصْرًا مُوزِرًا يَهْمِزُ وَيُسَهِّلُ أَيُّ بَالِغًا قَوِيًّا...وَقَالَ بَعْضُهُمِ أَصْلِهِ موازرا مِنْ وَأَزْرَتْ وَيُقَالُ فِيهِ أَيْضًا آزرت أَيَّ عَاوَنَتْ"(٢).

وقد ذكره ابن قتيبة في باب ما يهمز من الأفعال والأسماء والعوام تبدل الهمزة فيه أو تسقطها فقال: " وَآزَرْته عَلَى الْأَمْرِ " أَيَّ: أَعَنْتُهُ وَقَوَّيْتُهُ، فَأَمَّا " وَازَرْتُهُ " فَصرْتُ لَهُ وَزِيرًا، و" آتَيْته عَلَى الْأَمْرِ " هَذَا كُلُّهُ الْعَوَّامُ تَجْعَلُ الْهَمْزَةُ فِيهِ وَاوًا"(٣).

وقال الأزهري بالهمز أفصح: " وَيُقَال: وأزرني فلان على الْأَمر وآزرني، وَالْألف أفْصح، وَقَالَ: أَوْزَرتُ الرجل فَهُوَ مُزْوَرٌ جعلتُ لَهُ وَزرا يأوِي إِلَيْهِ، وأَوْزَرْت الرجلَ من الوِزْر، وآزرتُ من المُوَازَرة، وفَعَلْتُ مِنْهَا أَزَرْتُ أَزْرا، وتأَزَّرْتُ"(٤).

ومما يدل على أن الأصل الهمز قول أبو هلال العسكري: " الوزيرُ منْ قولِهمْ: آزرتُ الرَّجلُ، إِذَا أعنتهُ، وأَنا وزيرهُ، كمَا تقولُ: عاشرتهُ، وأَنا عشيرهُ، وأصلُ الواوِ فيهِ ألفٌ، ويجوزُ أنْ يكونَ منَ الوزرِ، وهوَ الملجأُ(٥).

---

(١) لسان العرب(٥/٢٨٢)، (أ ز ر).

(٢) مشارق الأنوار على صحاح الآثار(١/٢٩)، (أ ز ر).

(٣) أدب الكاتب، ص٣٦٩.

(٤) تهذيب اللغة(١٣/١٦٩)، (أ ز ر).

(٥) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء(١/٤٠٤).

وذكر الزبيدي أنها بالواو أفصح في قوله: " وَيُقَال:! وازَرَه على الأمرِ وآزَرَه، والأوّل أفْصح"(١).

وذكر الفيروزآبادي أنها بالواو شاذ فقال: " المُؤَازَرَةُ: المساواةُ، والمُحاذاةُ، والمُعاوَنَةُ، وبالواوِ شاذٌّ، وأن يُقَوِّيَ الزَّرْعُ بعضُه بعضا فَيَلْتَفَّ"(٢).

تعقيب:

ذكر في هذا اللفظ تحقيق الهمز وقد أجمع عليه العلماء، وتسهيلها وقيل عند البعض أنه شاذ، ويعد تسهيل الهمزة من خصائص لغة الحجاز، قال الدكتور شوقي ضيف: " يُكْثِرُ الحجازيون من تسهيل الهمزة في الأفعال، فيقولون في سأل: سَالَ يَسَالُ، ويكثر هذا التسهيل عند بعض القراء السبعة للذكر الحكيم، إذ يذكر ابن مجاهد في كتابه السبعة تعليقا على ما في الآية الثالثة من سورة البقرة من الهمزة في لفظة(يؤمنون) أن نافعا قارئ المدينة والحجاز- أحد القراء السبعة- كان يؤثر- في رواية ورش- تسهيل الهمزة الساكنة في مثل: (يؤمنون) وما أشبه ذلك مثل(يأكلون) البقرة ١٧٤، و(يأمرون) آل عمران ٢١، و(يؤتون) المائدة ٥٥،...والعامية المصرية تكثر من هذا التسهيل للهمزة في الأفعال فتقول مثل قراءة نافع، نأخذ بقلب الذال دالا- ناكُلْ، ويكثر على لسان العامة تسهيل فعل " استأهل أي استوجب، فيقولون: استاهَل يستْاهل بتسهيل الهمز في الفعلين الماضي والمضارع"(٣).

(١) تاج العروس(١٤/٣٦٠)، (أ ز ر).

(٢) القاموس المحيط(١/٣٤٣)، (أ ز ر).

(٣) تحريفات العامية للفصحى في القواعد والبِنْيات والحروف والحركات، ص٤١.

(الفِئَام- الفِيام):

"**الفِئَام: بكسر الفاء، الجَمَاعَة، مهموز، والعامة لا تهمزه**"(١).

ذكر ابن الملقن أن لفظ الفِئَام ورد مهموز وعند العامة غير مهموز ولكنه لم يرجح قولا على الآخر.

وممن نص على أن غير الهمز من كلام العامة الجوهري قال: " والفِئَامُ: الْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ، لَا وَاحِدٌ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، وَالْعَامَةَ تَقُولُ فيام بِلَا هَمْزٍ، والفئامُ أَيْضًا: وِطَاءٌ يُكَوِّنُ لِلْمَشَاجِرِ وَالْهَوَادِجِ، وَجَمَعَهُ فُؤم عَلَى فَعَلٍّ، مِثْلُ حِمَارٍ وَحُمُرٍ"(٢)، ومثله ذكر الهروي القاري، والولوي(٣).

وكذلك نص ابن السكيت، والأزهري، وابن منظور، والزبيدي، والكجراتي(٤).

ذكر ابن الخطابي أن هذا اللفظ مهموز وغير الهمز غلط(٥) ومثله ذكر عياض بن موسى(٦)، وعبد الحق الدهلوي(٧)، وذكر الميورقي أنها بالهمز ولم ينص على تسهيلها(٨).

---

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح(٢٣٨/٢٠).

(٢) الصحاح(٢٠٠٠/٥)، (ف ي م).

(٣) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح(٣٤٦٥/٨)، والبحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج(٥٨٩/٤٤).

(٤) إصلاح المنطق، ص١١٢، وتهذيب اللغة(٤١١/١٥)، ولسان العرب(٤٤٧/١٢)، وتاج العروس(١٩٤/٣٣)، ومجمع بحار الأنوار(٨٧/٤)، (ف ي م).

(٥) إصلاح غلط المحدثين(٣٣/١).

(٦) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (١٤٥/٢)، (ف ي م).

(٧) لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح(٧٠١/٨).

(٨) تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم(٢٢٤/١).

وممن ذكر كلا الرأيين ولم يخطأ أحدهما ابن دريد قال: " فِئَام يُهمز وَلا يُهمز"(١).

تعقيب:

ذكر لفظ الفئام مهموز وغير مهموز وهو من كلام العامة وقد خطأه بعض العلماء.

(الْوَبَاء):

" **الْوَبَاءُ عَلَى فَعَلَّ الطَّاعُونَ، وَقِيلَ: كُلُّ مَرَضٍ عَامٍّ وَبَاءٍ، قَالَ ابْنُ دَرَسْتَوَيْهِ(٢) وَالْعَامَةَ لَا تَهْمِزُهُ، وَإِنَّ كَانَ تَرْكُ الْهَمْزِ جَائِزًا**"(٣).

ذكر ابن الملقن لفظ الوباء وقد اكتفى برأي ابن درستويه فيه دون أن يذكر رأيه، وقد نسب ابن درستويه غير الهمز للعامة.

أما الخليل فقد ذكر أنه مهموز ولم يذكر أنه يأتي غير مهموز(٤)، وكذلك الخوارزمي(٥).

وذكر ابن الأثير أن اللفظ مهموز وغير مهموز وذكر سبب جعله في الحديث غير مهموز فقال: " الوبَا بالقَصْر وَالْمَدِّ وَالْهَمْزِ: الطاعُون والمرضُ الْعَامُّ... وإنَّ جُرْعةَ شَرُوبٍ أنفعُ مِنْ عَذْبٍ مُوبٍ" أَيْ مُورِث للوبَا، هَكَذَا يُرْوَى بِغَيْرِ هَمْزٍ، وَإِنَّمَا تَرك الْهَمْزَ ليُوازِنَ بِهِ الحَرف الَّذِي قَبْله، وَهُوَ الشَّروُب"(٦).

---

(١) جمهرة اللغة (٩٧٢/٢)، (ف ي م).

(٢) تصحيح الفصيح وشرحه، ص٤٠٥.

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح(٤٧٠/٢٧).

(٤) العين(٤١٨/٨)، (و ب أ).

(٥) مفاتيح العلوم(١٩٠/١).

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر(١٤٤/٥)، (و ب أ).

نلاحظ أن ابن الأثير علل سبب ترك الهمز ليوازن الحرف الذي قبله.

وأجاز الزبيدي فيه الرأيين فقال: " الوَبَأُ مُحرَّكةً بِالْقصرِ والمَدّ والهمزة، يُهمز ولَا يُهمز: الطَّاعُونَ"(١)، وأجاز أيضا الأصبهاني والفيومي الوجهين(٢).

تعقيب:

ذكر العلماء في لفظ الوبأ رأيين أن يأتي مهموز وغير مهموز ونسب للعامة، ومنهم من أجاز الوجهين.

(المَرِّيء- المَرِّي):

" **الْمَرِّيُّ، بِضَمِّ الْمِيمِ وَسُكُونِ الرَّاءِ، وَفِي الصِّحَاح: "الْمَرِّيَّ الَّذِي يُؤْتَدَمُ كَأَنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَى الْمِرَارَةِ وَالْعَامَةِ تُخَفِّفُهُ"**(٣).

ذكر ابن الملقن لفظ المَرِّيء وأن العامة تخفف همزته فيقال بياء، وقد اكتفى برأي الجوهري فيه دون أن يذكر رأيه، وقد نسب الجوهري غير الهمز للعامة، وكذلك ذكر ابن الأثير، والفيروزآبادي(٤).

وذكر ابن منظور قول أَبو مَنْصُورٍ: " أَقرأَني أَبو بكر الإِياديّ: المريءُ لأَبي عُبَيْدٍ، فَهَمَزَهُ بِلَا تَشْدِيدٍ، قَالَ: وأَقرأَني الْمُنْذِرِيُّ: المَريُّ لأَبي الْهَيْثَمِ، فَلَمْ يَهْمِزْهُ وشدَّد الياءَ"(٥)، وأيضا ذكر الزبيدي مثله(٦).

---

(١) تاج العروس(١/٤٨٠)، (و ب أ).

(٢) المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث(٣/٣٧٧)، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير(٢/٦٤٦)، (و ب أ).

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح(٢٦/٤٠٣).

(٤) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر(٤/٣١٨)، وتاج العروس(١/٤٢٩)، ومجمع بحار الأنوار(٤/٥٦٢)، (م ر أ).

(٥) ينظر: لسان العرب(١/١٥٥)، (م ر أ).

(٦) ينظر: تاج العروس(١/٤٢٧)، (م ر أ).

أما اللحمي فقد رأي أن الصواب بالهمز وقد نسب غير الهمز للفرَّاء فقال: " وَيَقُولُونَ: الْمَرِّيُّ لِرَأْس الْمَعِدَةِ اللاصِقِ بِالْحُلْقُومِ، وَالصَّوَاب: الْمَرِيءُ، بِالْهَمْزِ، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَهْمِزْ عَلَى مَذْهَبِ الْفَرَّاءِ"(١).

وذكر الأزهري قول الليث في المَرِّيء فقال : " قَالَ اللَّيْث: المريء: رَأس المَعِدَة والكِرش اللازق بالحُلقوم، وَمِنْه يدخُل الطَّعام فِي البَطن، قلت: وَقد أَقرأَني أَبُو بكر الإياديّ: المريء، لأبي عُبيد، فهَمزه بِلَا تَشْديد، وأقرأني المنُذري لأبي الهَيْثم، فَلم يَهْمز وشَدّد الْيَاء"(٢).

وقد قال الحميري بجواز الهمز وغير الهمز في لفظ المريء(٣).

وذكر أحمد رضا أنها بغير الهمز لغة ونسب هذا الرأي للفارابي فقال: " الْمَرِّيُّ مِنَ الْفَرَسِ: مَا يَسْتَخْرِجُ مِنْ جَرِّيِّهِ فَيَدُرْ لَهُ عِرْقُهُ، وَرَأْسَ الْمُعَدَّةِ وَالْكِرْشِ اللَّاصِقِ بِالْحُلْقُومِ لُغَةً فِي الْهَمْزِ قَالَهُ الْفَارَابِيُّ"(٤).

تعقيب:

ورد في لفظ المريء قولان تحقيق الهمزة، وقيل إنه الأصوب، وبعضهم ذكر إن تسهيلها لغة فيها ونسبها للعامة، وقد أجاز هذا الرأي كثيرة من العلماء، وأميل إلى الرأي القائل بجواز تحقيق الهمز وتسهيلها لورودها لغة عن العرب، ومن سمع حجة على من لم يسمع، وقد قيل: " إن التمسك بالأفصح مبدأ يضر باللغة ، ويحرمها صيغا وأساليب كثيرة ، ويجعلها في نظر المتكلم وعرة الجانب، عزيزة المنال"(٥).

---

(١) المدخل إلى تقويم اللسان(٢٤٩/١).

(٢) تهذيب اللغة(٢٠٣/١٥)، (م ر أ).

(٣) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم(٦٢٦٩/٩).

(٤) معجم متن اللغة(٢٨٧/٥)، (م ر أ).

(٥) النقد اللغوي بين التحرر والجمود ٤٦.

المطلب الثاني

المستوى الصرفيMorphology

يعتبر المستوى الصرفي أحد مستويات التحليل اللغوي وهو كذلك فرع من فروع اللسانيات، ونقصد به المستوى الذي يتناول دراسة الصيغ اللغوية وبخاصة تلك التغييرات التي تعتري صيغ الكلمات فتحدث معنى جديدًا، مثل اللواحق التصريفية inflectional endings "على سبيل المثال S التي تضاف إليه Cat فتصيرها جمعا"، والسوابق prefixes "مثل re قبل tell لتعطيها معنى يخبر مرة ثانية"، والتغيرات الداخلية internal changes "مثل تغيير حرف العلة في sing إلى sang لإفادة الماضي"(١).

وقد ورد في كتاب التوضيح من القضايا الصرفية ما يلي:

بين فَعِلَ وأَفْعَل:

يتناول هذا المطلب الأفعال التي تحولت من مجردة إلى مزيدة بحرف أو أكثر، ويبين ما ترتب على هذه الزيادة من تغير في المعنى أو عدم.

يقول سيبويه في باب لحاق الزيادة: " بنات الثلاثة من الفعل فأما ما لا زيادة فيه فقد كتب فعل منه ويفعل منه، وقيس وبين، فأما الهمزة فتلحق أولا ويكون الحرف على أفعل، ويكون يفعل منه يفعل، وعلى هذا المثال يجيء كل أفعل، فهذا الذي على أربعة أبدا يجرى على مثال يفعل في الأفعال كلها، مزيدةً وغير مزيدة، وذلك نحو: تخرج، وتخرج، وأخرج، ونخرج، فأما فعل منه فأفعل، وذلك نحو: أخرج"(٢).

---

(١) أسس علم اللغة، ص٤٣.

(٢) الكتاب لسيبويه(٤/٢٧٩)، باب لحاق الزيادة.

(نَبِذ-أَنْبَذ):

" وَنَبِذُ ثُلَاثِيٌّ بِفَتْحِ النُّونِ وَكَسْرِ الْبَاءِ، ﴿ فَٱنۢبِذۡ إِلَيۡهِمۡ ﴾[١] قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَالْعَامَّةُ تَقُولُ: أَنبَذَتْ"[٢].

يشير ابن الملقن إلى رأي العامة في بناء فعل وأفعل مرة بزيادة الهمزة ومرة بدونها ومن ذلك بناء (نبذ وأنبذ)، وقد تعددت أقول العلماء في ذلك:

ذكر الرازي أن: " نَبَذَ نَبِيذًا اتَّخَذَهُ وَبَابُهُ ضَرَبَ وَالْعَامَّةُ تَقُولُ: أَنْبَذَهُ"[٣]، وأيضا ذكر أحمد رضا أنها لغة قليلة أو عامية[٤].

ذكرها السيوطي في النوع العاشر معرفة الضعيف والمنكر والمتروك من اللغات، فقال: " وأَنْبَذ نَبِيذًا لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ فِي نَبَذَ"[٥]، وأيضا نبه القِنَّوجي في نفس الباب في كتابه على أنها لغة ضعيفة، وأيضا الفارابي في باب الأفعال، وقال هو مِمّا زيدَتِ الهمْزَةُ في أوّلِه[٦].

أما ابن القطاع فقال أن أنبذ لغة في نبذ فقط ولم ينبه على أنها ضعيفة أو غير ذلك[٧].

وقد نص ابن دريد على أنهما بمعنى واحد قال: " وَنَبَذَت الشَّيْءَ أَنَبَذَهُ نَبْذَا إِذَا أَلْقَيْتَهِ مِنْ يَدِكَ"[٨]، وأيضا الجوهري، وابن فارس، وابن منظور[٩].

---

(١) سورة الأنفال من الآية ٥٨.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح(٣٠/٣٥٦).

(٣) مختار الصحاح(١/٣٠٣)، (ن ب ذ).

(٤) معجم متن اللغة(٥/٣٨٢)، (ن ب ذ).

(٥) المزهر في علوم اللغة وأنواعها(١/١٦٩).

(٦) ينظر: البلغة إلى أصول اللغة(١/٩٩)، ومعجم ديوان الأدب(٢/٢٩٤)، (ن ب ذ).

(٧) ينظر: كتاب الأفعال(٣/٢٥٦)، (ن ب ذ).

(٨) جمهرة اللغة (١/٣٠٦)، (ن ب ذ).

(٩) ينظر: الصحاح(٢/٥٧١)، ومقاييس اللغة(٥/٣٨٠)، ولسان العرب(٣/٥١١)، (ن ب ذ).

تعقيب:

يظهر لي مما سبق ورود الوجهين فعل وأفعل فالفعل يأتي متعديًا ولازمًا وأن قول العامة في نَبِذَ أَنْبَذَ ليس خطأ، وإن كانت الثانية أقل في الاستعمال، فهي صحيحة لأن زيادة الهمزة فيها وكل زيادة لها فائدة وقد قيل إن: " زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، هذه المقولة صادقة، وإن لم تكن اللغة في ذلك مطردة تمام الاطراد، فغالب الشأن مع زيادة الفعل بتضعيف عينه (فَعَّلَ) تفيد المبالغة في معنى الفعل، أو التعدية، وزيادته بالهمزة (أفعل) تدل على تعديه، وزيادته بالألف (فاعل) تدل على المشاركة، وقد عمدت اللغة لذلك؛ لأن الألفاظ محدودة، والمعاني غير محدودة، ومعنى ذلك أن في حروف الزيادة بابا واسعا لثراء اللغة في المفردات"[1].

(١) أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجا، ص٣١١.

المطلب الثالث

المستوى النحوي Syntax

يُعتبر المستوى النحوي أحد أهم مستويات التحليل اللغوي، ويُطلق عليه كذلك اسم: المستوى التركيبي، والسبب في أهمية هذا المستوى نابعة من أنّ بنية اللغة لا تقوم فقط على صياغة المفردات حسب قواعد الصرف، أي أنّ المستوى الصرفي وحده لا يكفي لتحليل الظواهر اللغوية.

وهو الذي يختص بتنظيم الكلمات في جمل أو مجموعات كلامية "مثل نظام الجملة: ضرب موسى عيسى، التي تفيد عن طريق وضع الكلمات في نظام معين أن موسى هو الضارب وعيسى هو المضروب"(١).

وقد ذكر ابن الملقن بعض المسائل النحوية أذكرها كالتالي:

بين الإفراد والجمع:

(ذَبَّانَة):

" وَاحِدُ الذُّبَابِ: ذُبَابَةٌ، كَمَا قَالَ اِبْنُ التِّينِ: قَالَ أَبُو الْمَعَالِي فِي "الْمُنْتَهَى": الذَّبَّ- بِالضَّمِّ-: الذُّبَابَ، وَجَمَعَ الذُّبَابُ: ذَبَّانٌ، وَلَا تَقُلْ: ذَبَّانَةٌ، وَالْجَمْعَ الْقَلِيلَ: أَذِبَّةٌ، كَغُرَابٍ: أَغْرِبَةٌ وَغِرْبَانٌ، وَقَالَ أَبُو هِلَالٍ الْعَسْكَرِيِّ: الذُّبَابُ وَاحِدٌ، وَالْجَمْعَ: ذَبَّانٌ، وَالْعَامَةَ تَقُولُ: ذَبَّانَة لِلْوَاحِدِ، وَالذَّبَّانَ لِلْجَمْعِ، وَهُوَ خَطَأٌ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيِّ: تَقُولُ: هَذَا ذُبَابٌ لِلْوَاحِدِ وَذُبَابَانِ فِي التَّثْنِيَةِ، وَلَا يُقَالُ: ذَبَّانَةٌ وَلَا ذُبَابَةٌ"(٢).

ذكر ابن الملقن أقوال العلماء في لفظ الذبابة أن جمعها ذُبَاب والعامة تقول ذبانة في حالة الإفراد وفي الجمع ذُبَان.

---

(١) أسس علم اللغة، ص٤٤.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح(٢٥٧/١٩).

وقد ذكر ابن الحنبلي أن مما وهموا فيه وغلطوا قولُهُم: " وَقَعَ فِي الشَّرَابِ ذُبّانةٌ أَوْ ذُبّان بِضَمِّ الذَّالِ الْمُعْجمَةِ وَتَشْدِيدِ الْمُوَحَّدَةِ، عَلَى تَوَهُّمِ الذُبّانَةِ، بِالنُّونِ، وَاحِدَةَ الذُبّان، كَالذُّبَابَةِ، بِالْمُوَحَّدَةِ بَعْدَ الْأَلْفِ، وَاحِدَةَ الذُّبَاب، بِضَمِّ ذَالِهُمَا وَتَخْفِيفِ بَائِهمَا، وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: وَقَعَ فِيهِ ذُبَابَةٌ أَوْ ذُبَابٌ، بِالْبَاءِ دُونَ النُّونِ نَعَمْ يُقَالُ: ذِبّان، بِالْكَسْرِ، فِي جَمْعِ ذُبَاب، كَغِرْبَانٍ فِي جَمْعِ غُرَاب، حَكَاهُ الْجَوْهَرِيُّ، قَالَ: وَلَا تَقُلْ: ذِبّانة، يَعْنِي بِالْكَسْرِ، عَلَى أَنَّهَا وَاحِدَةُ الذِبّانِ، بِالْكَسْرِ، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ جِنْس لَا جَمْعُ ذُبَابٍ"(١).

ومما بين أنه الخطأ وصوبه ابن تيمور: " الذَّبَّانَةُ خَطَأ صَوَابِهَا الذُّبَابَةَ"(٢).

ومما وافق كلامه أيضا ابن هشام اللخمي: " ويقولون لواحد الذِّبَّان: ذِبَّانَةٌ، والصوابُ: ذُبابَةٌ؛ والجمعُ: ذبابٌ، ثمّ يُجمعُ الذّبابُ: أَذِبَّة، في أَدْنَى العدد، وذِبَّانًا للكثير، والذبابُ عند العرب اسمٌ واقعٌ على صنوفٍ شَتَّى، كذباب العسل وذباب الرياض، والعوامُّ لا توقعُ اسمَ الذِّبَّانِ إلَّا على الجنسِ الذي يألفُ البيوت"(٣).

ومما ذكر أنه لا يقال في مفرد الذباب ذِبَّانَة وهو قول العامة الأزهري، والجوهري، وأبو هلال العسكري، والصقلي، وابن منظور، والدميري، والزبيدي، وابن الجوزي(٤).

---

(١) سهم الألحاظ في وهم الألفاظ(٣٧/١).

(٢) معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية(٢٣٩/٣).

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان(٤٤٢/١).

(٤) تهذيب اللغة(٢٩٨/١٤)، والصحاح(١٢٦/١)، والتلخيص في معرفة أسماء الأشياء(٣٩٠/١)، وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان(١٥٧/١)، ولسان العرب(٣٨٢/١)، وحياة الحيوان الكبرى(٤٨٨/١)، وتاج العروس(٤٢٢/٢)، وتقويم اللسان(١٠٨/١)، (ذ ب ب).

تعقيب:

يتضح مما سبق أن مما يخطأ فيه العامة بإجماع العلماء قولهم في مفرد الذباب ذِبَّانَة، والصواب ذُبابَة.

حذف المضاف:

حذف الاسم على أضرب: قد حذف المبتدأ تارة؛ نحو: هل لك في كذا وكذا؛ أي: هل لك فيه حاجة أو أرب، ...وقد حذف الخبر نحو قولهم في جواب من عندك: زيد، أي: زيد عندي، ....وقد حذف المضاف، وذلك كثير واسع، وإن كان أبو الحسن لا يرى القياس عليه نحو قول الله سبحانه: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰۗ ﴿١٨٩﴾ ﴾ [١] أي: بر من اتقى، وإن شئت كان تقديره: ولكن ذا البر من اتقى، والأول أجود؛ لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع، والخبر أولى بذلك من المبتدأ؛ لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور، ومنه قوله –عز اسمه:﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلۡعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقۡبَلۡنَا فِيهَاۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ [٢] أي: أهلها، وقد حذف المضاف مكررًا نحو قوله تعالى: ﴿ فَقَبَضۡتُ قَبۡضَةٗ مِّنۡ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴿٩٦﴾ ﴾[٣] أي: من تراب أثر حافر فرس الرسول[٤].

---

(١) سورة البقرة من الآية ١٨٩.

(٢) سورة يوسف من الآية ٨٢.

(٣) سورة طه من الآية ٩٦.

(٤) ينظر: الخصائص(٢/٣٦٤)، باب في شجاعة العربية.

(الْأَيَّامُ الْبِيْضُ):

" وَذَكَرَ الْجَوَالِيقِيُّ[١]" فِيمَا تُخْطِئُ فِيهِ الْعَامَة مِنْ ذَلِكَ قَوْلِهِمْ: الْأَيَّامُ الْبِيْضُ، يَجْعَلُونَ الْبُيْضَ وَصفًا لِلْأَيَّامِ، وَالْأَيَّامَ كُلَّهَا بِيْضٌ وَهُوَ غَلَطٌ، وَالصَّوَابَ أَنَّ يُقَالُ: أَيَّامُ البِيْضِ، أَيَّ: أَيَّامُ اللَّيَالِي البِيْضِ ؛ لِأَنَّ البِيْضَ صَفَّةً لَهَا دُونَ الْأَيَّامِ"[٢].

وقد نص على ذلك ابن الأثير فقال: " قوله " كَانَ يأمُرنا أَنْ نَصُوم الأيَّام البِيض" هَذَا عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ يُرِيدُ أيَّام اللَّيالي البِيض، وَهِيَ الثَّالِثَ عَشَرَ وَالرَّابِعَ عَشَرَ وَالْخَامِسَ عَشَرَ، وسُمّيت ليَالِيها بِيضا لِأَنَّ الْقَمَرَ يَطْلُع فِيهَا مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا، وَأَكْثَرُ مَا تَجِيءُ الرِّوَايَةُ الأيَّامُ البيضُ، والصَّواب أَنْ يُقَالَ أيَّام البِيض بِالْإِضَافَةِ؛ لِأَنَّ الْبِيضَ مِنْ صِفَة اللَّيَالِي"[٣].

وقد نص على أن الحذف خطأ ولا يقال: الأيام البيض، لأنه من لحن العوام، وهو خطأ عند أهل العربية، وقد وقع في كثير من كتب الفقه وغيرها، ونص على أنه خطأ النووي، وسعدي أبو حبيب، وابن الجوزي[٤].

ويقول الصفدي: " وَيَقُولُونَ: الْأَيَّامُ الْبِيْضُ، فَيَجْعَلُونَ البِيْضَ صَفَّةَ الْأَيَّامِ، وَالْأَيَّامَ كُلَّهَا بُيْضٌ، وَهُوَ غَلَطٌ، وَالصَّوَابَ أَنَّ يُقَالُ: أَيَّامُ الْبُيْضِ، أَيَّ أَيَّامِ اللَّيَالِي الْبِيْضِ، لِأَنَّ الْبِيْضَ وَصَفَّ لَهَا دُونَ الْأَيَّامِ"[٥].

---

(١) ينظر: التكملة والذيل على درة الغواص (٨٤٥/١).

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح(٤٧٩/١٣).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر(١٧٣/١).

(٤) تحرير ألفاظ التنبيه(١٢٩/١)، والقاموس الفقهي(٤٤/١)، وتقويم اللسان(٦٤/١).

(٥) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف(١٧٧/١).

تعقيب:

مما سبق أرجح أن الكلام هنا على حذف المضاف أي أيام الليالي البيض، لأن سياق الكلام يقتضي ذلك الحذف، وأميل إلى توجيه بدر الدين العيني في تقديره لذلك القول قال: " تَقْدِيره: أَيَّام اللَّيَالِي الْبيض، وَقيل: المُرَاد بالبيض: اللَّيَالِي، وَهِي الَّتِي يكون الْقَمَر فِيهَا من أول اللَّيْل إِلَى آخِره، حَتَّى قَالَ الجواليقي: من قَالَ الْأَيَّام الْبيض فَجعل الْبيض صفة الْأَيَّام فقد أَخطَأ، قَالَ بَعضهم: فِيهِ نظر لِأَن الْيَوْم الْكَامِل هُوَ النَّهَار بليلته، وَلَيْسَ فِي الدَّهْر يَوْم أَبيض كُله إِلاَّ هَذِه الْأَيَّام، لِأَن لَيْلهَا أَبيض ونهارها أَبيض، فصح قَول: الْأَيَّام الْبيض على الْوَصْف، قلت: هَذَا كَلَام واهٍ، وَتصرف غير موجه، لِأَن قَوْله: لأَن الْيَوْم الْكَامِل هُوَ النَّهَار بليلته غير صَحِيح، لِأَن الْيَوْم الْكَامِل فِي اللُّغَة عبارَة عَن طُلُوع الشَّمْس إِلَى غُرُوبهَا، وَفِي الشَّرْع عَن طُلُوع الْفجْر الصَّادِق، وَلَيْسَ لليلة دخل فِي حد النَّهَار"(١).

بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول:

إذا ذكر في الجملة فاعل الفعل مثل "قرأ سليم الدرس" كان الفعل معلومًا، وإذا لم يكن الفاعل مذكورا مثل "قُرِئ الدرسُ، وسيُقرأُ الدرسُ" سمي الفعل مجهولًا وسمي المرفوع بعده نائب فاعل، وهو في المثالين السابقين مفعول به في الأصل، أُسند إليه الفعل بعد حذف الفاعل، ويختص بناءُ الفعل للمجهول بالماضي والمضارع، أما الأمر فلا يبنى للمجهول، وإليك التغييرات التي تعتري الأفعال المعلومة حين تصاغ مجهولة:

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري(٩٥/١١).

أما الماضي فيكسر ما قبل آخره ويضم كل متحرك قبله، وأَما المضارع فيضم أَوله ويفتح ما قبل آخره، أَما الأَلف التي قبل الحرف الأخير فتقلب ياءً في الماضي، وأَلفا في المضارع(١).

(زُهِيَ- زَهَا)

" **تُزْهَى: تَتَكَبَّرُ، قَالَ ثَعْلَبٌ فِي بَابِ فُعِلَ بِضَمِّ الْفَاءِ: وَقَدْ زُهِيَتْ عَلَيْنَا يَا رَجُل وَأَنْتَ مَزْهُوٌّ، وَعَنِ التَّدْمِيرِيِّ: مأخوذ مِنَ التِّيهِ وَالْعَجَب، وَأَصْلُهُ مِنَ الْبَشَرِ إِذَا حَسَنُ مَنْظَرِهِ وَرَاقَتْ أَلْوَانُهُ، وَقَالَ ابْنُ دَرَسْتَوَيْهِ: الْعَامَة يَقُولُونَ: زَهَا عَلَيْنَا فَتَجْعَلُ الْفِعْلَ لَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ مَفْعُولٌ لَمْ يُسَمِّ فَاعِلُهُ**"(٢).

ذكر ابن الملقن أقوال العلماء وقد ورد عندهم الفعل بالبناء للمجهول وهو الصواب والعامة تقوله بالبناء للمعلوم.

وقد ذكر أبو أحمد العسكري أنه يقال بالبناء للمجهول والمعلوم دون ترجيح رأي على الأخر(٣).

وقال السيوطي في باب ذكر الأفعال التي جاءت على لفظ ما لم يسم فاعله: " وَزُهِيَ فُلَانٌ عَلَيْنَا فَهُوَ مَزْهُوٌّ وَلَا يُقَالُ زُهَا وَلَا هُوَ زَاهٍ"(٤).

وضح السيوطي أنه يقال وَقد زُهِي على لفظ ما لم يسم فَاعله، ولا يقال غيره وكذلك ذكر السرقسطي، وابن سيده، وعياض بن موسى، ونشوان الحميري، وابن منظور، والقالي(٥).

---

(١) ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية، ص٥٢.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٤٣٩/١٦).

(٣) تصحيفات المحدثين(٢٣٨/١).

(٤) المزهر في علوم اللغة وأنواعها(٢٠٤/٢.

(٥) الدلائل في غريب الحديث(٨٣٥/٢)، والمحكم والمحيط الأعظم(٤٠٨/٤)، ومشارق الأنوار على صحاح الآثار(٣١٣/١)، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم(٢٨٦١/٥)، ولسان العرب(٣٦٠/١٤)، والبارع في اللغة(١٤٧/١)، (ز ه ا).

وقد نص الجوهري على أنها بالبناء للمعلوم لغة حكاها ابن دريد فقال: " وَلِلْعَرَبِ أَحَرْفٌ لَا يَتَكَلَّمُونَ بِهَا إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْمَفْعُولِ بِهِ وَإِنَّ كَانَ بِمُعَنًّى الْفَاعِلِ، مِثْلُ قَوْلِهِمْ: زُهِيَ الرَّجُلُ،...وَفِيهِ لُغَةٌ أُخْرَى حَكَاهَا اِبْنُ دُرَيْدٍ: زَهَا يَزْهُو"(١)، ومثله ذكر الزبيدي(٢).

أما ابن الأثير فقد قال أنها بالبناء للفاعل لغة قليلة: " يُقَالُ زُهِيَ الرَّجل فَهُوَ مَزْهُوٌّ، هَكَذَا يُتكلَّم بِهِ عَلَى سَبيل المَفْعُول، كَمَا يَقُولُونَ عُنِيَ بِالْأَمْرِ، ونُتِجت الناقَةُ، وَإِنْ كَانَ بمَعْنى الفَاعِل، وَفِيهِ لُغة أخْرَى قليلةٌ زَهَا يَزْهُو زَهْوا"(٣).

وقال الصفدي أن: " العامة تقول: زَهَا يزْهو، والصواب زُهِيَ وقد نص على هذا ابن الجوزي(٥).

تعقيب:

ورد في لفظ "زها" لغتين ببناء الفعل للمعلوم والمجهول، ولكن الغالب عند العلماء أن يأتي الفعل بالبناء للمجهول.

(شُلت):

" وَشَلَّتْ: بِفَتْحِ الشَّيْنِ...، وَأَصلُهُ مِنْ شَلِلْتُ عَلَى فَعِلْتُ، بِكَسْرِ الْعَيْنِ، قَالَ ابْنُ دَرَسْتَوَيْهِ: وَالْعَامَةُ تَقُولُ: شُلَّتْ بِالضَّمِّ وَهُوَ خَطَأٌ، وَقَالَ اللِّحْيَانِيُّ: إِنَّهُ قَلِيلٌ، قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: إِنَّهَا لُغَةٌ رَدِيئَةٌ، وَسَأَلَ أَبُو مُوسَى الْحَامِضِ ثَعْلَبًا ؛ فَقَالَ: كَيْفَ نَرْدِهِ إِلَى مَا لَمْ يُسَمّ فَاعِلُهُ، قَالَ يَقُولُ: أَشَلَّتْ"(٦).

---

(١) الصحاح(٦/٢٣٧٠)، (ز ه ا).
(٢) تاج العروس(٣٨/٢٣٦)، (ز ه ا).
(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر(٢/٣٢٣)، (ز ه ا).
(٤) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف(١/٥٥٦).
(٥) تقويم اللسان(١/١٨٧).
(٦) التوضيح لشرح الجامع الصحيح(٢٠/٣٢٦).

ذكر ابن الملقن أقوال العلماء في الفعل شَلت بفتح الشين وأنه مبني للمعلوم والعامة تقول شُلت بضم الشين مبني للمجهول.

وقد ذكر أحمد الخفاجي: " قَوَّلَه: شُلَّتْ بِضَمِّ الشَّيْنِ، وَإِنَّمَا هُوَ شَلَّتْ بِالْفَتْحِ فِي شَرْحِ الشّوَاهِدِ...قَالَ فِي" الْعُبَاب": شَلَّتْ بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ وَالْمَجْهُول لُغَةٌ رَدِيئَةٌ، فَمَا أَنْكَرَهُ مَسْمُوع عَلَى رِدَاءَتِهِ، وَكَفَى بِهِ سَنَدًا لِمَنِ اِسْتَعْمَلَهُ"(١).

يفهم منه أنها تقال بالبناء للمعلوم وليس المجهول فهو لغة رديئة، وقد نص النووي أيضا على أنه بالضم لغة رديئة، والصغاني(٢).

ووصفها البعلي بأنها بالضم لغة قليلة: " يُقَالُ: شَلَّتْ يَدُهُ تَشُلُّ شلًّا، فَهِي شَلَّاءُ، وَمَاضِيَهُ مَكْسُورٌ، وَلَا يَجُوزُ شُلَّتْ بِضَمِّ الشَّيْنِ إِلَّا فِي لُغَة قَلِيلَة"(٣)، والقلعجي والقنيبي(٤).

ونقل الأزهري عن الأصمعي والفراء أنه لا يقال بالبناء للمجهول قال عن:" الأصمعيّ، وَالْفراء، يُقَال: شَلَّتْ يَدُه تَشَلُّ شَلَلا، فَهُوَ أَشَلّ، وَلَا يُقال: شُلَّتْ يَدُه، وَإِنَّمَا يُقال: أَشَلَّها اللَّهُ"(٥).

وصرح الصفدي أن الصواب شَلّت بفتح الشين(٦).

---

(١) شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي(٥٠٢/١).

(٢) تحرير ألفاظ التنبيه(٢٦٨/١)، والتكملة والذيل والصلة للصغاني(٤٠٦/٥).

(٣) المطلع على ألفاظ المقنع(٤٤٠/١).

(٤) معجم لغة الفقهاء(٢٦٥/١).

(٥) تهذيب اللغة(١٨٩/١١)، (ش ل ت).

(٦) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف(٣٤٠/١).

وكذلك ذكر عياض بن موسى أنه يقال شَلت بالفتح ولا يقال شُلت بالضم، وابن الأثير، وابن منظور، والزبيدي، وسَلَمة الصحاري[١]، وأيضا ابن حجر، والقسطلاني، ومحمد بن موسى[٢].

وبعضهم نص على صحة الفتح وخطأ الضم، مثل ابن مكى الصقلي في قوله: "ويقولون : شُلت يده ٠٠٠ والصواب شلت، بفتح الشين"[٣].

أما الفيروزآبادي فقد ذكر الفعل بالبناء للمعلوم والمجهول ولم يرجح رأي على الآخر[٤].

وقد أجاز ضم أول الفعل السيوطي قال: "شلت بفتح أوله، ويجوز ضمه في لغة، والشلل بطلان العمل"[٥].

تعقيب:

يتضح مما سبق أن فتح الشين في الفعل هو الغالب عند العلماء، أما ضمها فقد ذكره البعض أنها لغة، ولكنها وصفت بأنها لغة ضعيفة وقليلة ورديئة، والأصوب بفتح الشين على البناء للمعلوم.

---

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار(٢/٢٥٣)، والنهاية في غريب الحديث والأثر(٢/٤٩٨)، ولسان العرب(١١/٣٦٠)، وتاج العروس(٢٩/٢٧٨)، والإبانة في اللغة العربية(٢/٢٢)، (ش ل ت).

(٢) فتح الباري لابن حجر(١/١٤٠)، وإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري(٦/١٢٤)، ومشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن الإمام ابن ماجه(٣/٢٥٩).

(٥) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ص ١٥٠، ١٥١، وينظر: النوادر في اللغة، ص ١٥٣-١٥٤.

(٤) القاموس المحيط(١/١٠١٩)، (ش ل ت).

(٥) التوشيح شرح الجامع الصحيح(٦/٢٣٦٣).

المطلب الرابع

المستوى الدلالي

علم الدلالة هو جزء من علم اللغة ، أو مستوى من مستوياته، ويعد المستوى الدلالي من أكثر المستويات أهمية ؛ كونه يجمع الجوانب الثلاثة الأخرى في إطار واحد كي تكون خادمة له من أجل إفراز معنى ما يتمخض عن تحليل البنية اللغوية للجملة.

وهو مستوى المفردات Vocabulary، الذي يختص بدراسة الكلمات المنفردة، ومعرفة أصولها، وتطورها التاريخي، ومعناها الحاضر، وكيفية استعمالها، ويدخل تحت دراسة المفردات فرع يسمى بالاشتقاق Etymology وهو يختص بدراسة تاريخ الكلمات، وفرع آخر يسمى الدلالة Semantics ويختص بدراسة معاني الكلمات وهناك فرع يسمى المعجم Lexicography وهو فن عمل المعجمات اللغوية، ويستمد وجوده من علم دراسة تاريخ الكلمات وعلم الدلالة، يضاف إلى ذلك اهتمامه ببيان كيفية نطق الكلمة، ومكان النبر فيها، وطريقة هجائها، وكيفية استعمالها في لغة العصر الحديث[١].

ومما جاء في كتاب التوضيح شرح الجامع الصحيح مما له صلة باستعمال العامة ما يلي:

التطور الدلالي في كلام العامة:

تضييق دلالة الألفاظ في كلام العامّة(narrowing)، ويراد به تضييق دلالة اللفظ إلى معنى أكثر خصوصية، وتسمى بتخصيص الدلالة، ويعني ذلك

(١) أسس علم اللغة، ص٤٤.

تحويل الدلالة من المعنى الكلي إلى المعنى الجزئي أو تضييق مجالها، وعرفه بعضهم بأنه تحديد معاني الكلمات وتقليلها(١).

وقد درسته على النحو التالي:

١- تخصيص الدلالة في الألفاظ التي تحمل معنى عاما واحدا:

(الدَّعَج):

" **وَمِنْهَا أَدَعجَ وَهُوَ شَدِيدُ سَوَادِ الْحَدَقَةِ، قَالَ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيِّ: هُوَ عِنْدَ الْعَرَبِ السَّوَادَ فِي الْعَيْنِ وَغَيْرِهَا، وَعِنْدَ الْعَامَةِ سَوَادَ الْحَدَقَةِ فَقَطْ**"(٢).

ذكر ابن الملقن أن الأدعج هو شديد سواد الحدقة، وهو عند العرب يطلق على شدة السواد في العين وغيرها، أما عند العامة فقد ضيقوا معناها على سواد الحدقة فقط، ولم يرجح رأي على الآخر.

ذكر الليث أن: " الدَّعَجَ: شِدّة سواد العين وشِدّة بياضه، رجل أدعج، وامرأة دَعْجاءُ، وعين دعجاء، ويقال: الدَّعَجُ: شدَّة سواد العين، وشِدّة بياض بياضها، والدليل على ذلك بيت جميل حيث يقول:

سِوَى دَعَج العَينين والنعج الذي... به قَتَلتْني حينَ أمْكَنها قَتْلِي(٣)(٤)

فنجد أن الليث خصص الدعج بشدة سواد العين دون غيرها من الأشياء.

ويعقب الأزهري على ما ذكره الليث بأنه خطأ فيقول: " وَقد قَالَ غير اللَّيْث: الدُّعجة والدَّعَج سوادٌ عامٌّ فِي كلِّ شَيْء، يُقَال رجل أدعج اللَّوْن، وتيسٌ أدعج القرنين والعينين، وَقَالَ ذُو الرمة يصف ثورا وحشيا وقرنيه:

---

(١) ينظر: علم الدلالة للدكتور أحمد مختار، ص٢٤٥.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح(٤٥٥/٢٥).

(٣) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ص ١٧١، ينظر: المعجم المفصل في شواهد العربية(٤٦٤/٦).

(٤) العين(٢١٩/١)، (د ع ج).

جرى أدعج الروقَين والعَينِ واضحُ ال.....قَرَا أسفع الخدَّين بالبين بارحُ[١]

فجعلَ القَرْنَ أدعجَ، قلت: وَرَأَيْت فِي الْبَادِيَة غليّما أسود كأنّه حُمَمةٌ، وَكَانَ يسمَّى نُصَيرا ويلقَّب دُعيجا، لشدّة سوَاده، وَقَالَ أَبُو نصر: سَأَلت الأصمعيّ عَن الدَّعَج والدُّعجة فَقَالَ: الدَّعَج: شدّة السوَاد، ليلٌ أدعج وَعين دعجاء بيِّنة الدعَج والدُّعْجة فِي اللَّيْل: شدةُ سوَاده، قلت: وَهَذَا هُوَ الصَّوَاب، وَالَّذِي قَالَه اللَّيْث فِي الدَّعج إنّه شدّة سَواد الْعين مَع شدَّة بَيَاض بياضها، خطأٌ مَا قَالَه أحدٌ غَيره"[٢].

ويقول ابن دريد: " الدعج: شدَّة سَواد الحدقة، وَرجل أدعج وَامْرَأَة دعجاء، وَسمي اللَّيْل أدعج لسواده، والدعجة والدعج سَوَاء"[٣].

فنجد ابن دريد عبر بالدعج عن شدة سواد العين وغيرها، وكذلك محمد الهروي قال أن: " الدَّعَج والدعجة: شِدَّةُ سَوَادِ الْعَيْنِ وَاللَّوْنِ وَرَجُلِ أَدْعَجُ وَامْرَأَةَ دَعْجَاءُ"[٤].

وكذلك يرى ابن سيده أن الدَّعَجَ هو السواد بعامة في أي شيء في قوله: " الدَّعَجُ والدُّعْجَة: السَّواد، وَقيل: شدَّة السَّواد، وَقيل الدَّعَج: شدَّة سَوادِ الْعين، وَشدَّة بَيَاض بياضها، دَعِج دَعَجا، فَهُوَ أَدْعَجُ، والدَّعَجُ، والدُّعْجة: السَّواد، شفة دَعْجاء ولثة دَعْجاء"[٥].

---

(١) البيت من بحر الطويل، وهو لذو الرمة في ديوانه، ص٨٦١، وينظر: المعجم المفصل في شواهد العربية(٩٢/٢).

(٢) تهذيب اللغة(٢٢٤/١)، (د ع ج).

(٣) جمهرة اللغة (٤٤٨/١)، (د ع ج).

(٤) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، ص٢٢٢.

(٥) المحكم والمحيط الأعظم(٣٠٥/١)، (د ع ج).

وقال أيضا: " السوادُ كلُّه يُوصَف بالدُّعْجة"[١]، وكذلك ورد عند الجوهري، والزمخشري، وابن الأثير، وابن منظور، والزبيدي، والكجراتي، وأحمد رضا[٢].

وقد صرح محمد الأصفهاني بأنها عند العامة سواد الحدقة فقط من الدَّعَج قال: " الدُّعْجَة عِنْدَ الْعَرَبِ: السَّوَادُ فِي الْعَيْنِ وَغَيْرِهَا، وَعِنْدَ الْعَامَةِ: سَوَادُ الْحَدَقَةِ فَقَطْ، وَهُوَ المَعْنِى فِي صِفَتِهِ"[٣].

تعقيب:

مما سبق يتضح لي أن لفظ الدعج أطلقه كثير من العلماء على السواد في العين وغيرها وبعض العلماء خصص معناه في سواد الحدقة فقط وهو رأي عامة الناس، وغاية الأمر أن الدعج يدل على السواد، سواء أكان في العين أم كان عاما في الأشياء لها، وكلما اشتد السواد كان أظهر للبياض من حوله، والعكس صحيح، وهذا من باب التطور الدلالي الناتج عن تخصيص العامة الدلالة، وهذا التخصيص كان لنتيجة إضافة بعض الملامح التمييزية للفظ، فكلما زادت الملامح لشيء ما قل عدد أفراده.

---

(١) المخصص(٩٩/١)، (د ع ج).

(٢) الصحاح(٣١٤/١)، وأساس البلاغة(٢٨٧/١)، والنهاية في غريب الحديث والأثر(١١٩/٢)، ولسان العرب(٢٧١/٢)، وتاج العروس(٥٦٦/٥)، ومجمع بحار الأنوار(١٧٥/٢)، ومعجم متن اللغة(٤١٤/٢)، (د ع ج).

(٣) المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث(٦٥٧/١).

٢- تخصيص الدلالة في الألفاظ التي تحمل أكثر من معنى، والتي تسمى بالمشترك اللفظي:

"والمشترك حَدّه أهل الأصول بأنه اللفظ الواحد الدالّ على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة واختلف الناس فيه، فالأكثرون على أنه ممكن الوقوع"(١).

وعرف بأنه" وضع اللفظ الواحد مادة وهيئة بإزاء معنيين متغايرين أو أكثر"(٢).

ويتضح ذلك في الأمثلة التالية:

(الآريّ):

" وَاخْتَلَفَ أَهْلُ اللُّغَةِ فِي تَفْسِيرِ الآريّ كَمَا قَالَ اِبْنُ بطال(٣)، وَضَبَطَهَا خَطَأٌ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ: فَقَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ(٤): هُوَ عِنْدَ الْعَرَبِ الْأَخِيَّةِ(٥) الَّتِي تُحْبَسُ بِهَا الدَّابَّةُ وَتُلْزَمُ بِهَا مَوْضِعًا وَاحِدًا، وَهُوَ مأخوذ مِنْ قَوْلِهِمْ: قَدْ تأرَّي الرَّجُلَ بِالْمَكَانِ إِذَا أَقَامَ بِهِ....وَالْعَامَةُ تُخْطِئُ فِي الأري فَتَظُنُّ أَنَّهَا المِعْلَف، هَذَا آخِرِ كلَامِ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ، وَجَعَلَهُ أَيْضًا اِبْنِ السّكِيتِ مِنْ لَحْنِ الْعَامَةِ(٦)،

---

(١) ينظر: علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق دراسة تاريخية، تأصيلية، نقدية، للدكتور فايز الداية، ص٧٨.

(٢) ينظر: علم الدلالة للدكتور/ أحمد مختار عمر، ص١٥٨.

(٣) ينظر شرح صحيح البخاري لابن بطال(٦/٢١٤)، باب بيع الخلط من التمر.

(٤) التوضيح لشرح الجامع الصحيح(١٤/١٤٥).

(٥) من معاني الآخِيَّةُ: "عُود يُعرَّض فِي الْحَائِط تُشد إِلَيْهِ الدَّابَّة، وَقيل: هُوَ حَبل يُدفن فِي الأَرْض ويبرز طَرَفُه فيُشدّ بِهِ"، المحكم والمحيط الأعظم(٥/٣١١).

(٦) جعل ابن السكيت لفظ الأري مما يضعه الناس في غير موضعه فقال: " قولهم للمعلف: آرِي، وإنما الآرِي محبس الدابة، وهي الأَوَاري، والأَوَاخي، والواحدة آخِية". إصلاح المنطق، ص٢٢٣.

وَقَالَ صَاحِبُ "الْعَيْن"[١]: الآرِي: المِعْلَف، وَأَرْتُ الدَّابَّة إِلَى مَعْلَفِهَا تــأرِي إِذَا أَلْفَتِهِ"[٢].

ذكر ابن الملقن لفظ الأرِي وذكر أن له أكثر من معنى عند العلمــاء، فهو بمعنى المِعْلَف[٣]، والآرِيّ: آرِيّ الدابّة، وَهُوَ مَحْبِسها، وكل شَيْء تحبّست عَلَيْهِ فقد تأرّيت عَلَيْهِ[٤]، وهو حبلٌ تُشَدَّ به الدابة في مَحْبِسِها[٥]، وهو مَــرْبط الدابة[٦]، وهو ما كان بين السهل والحَزْنِ[٧]، وَالْآرِي مَا أُثْبِتَ فِي الْأَرْضِ[٨].

وقد نص على أنه بمعنــى المعلــف مــن كــلام العامــة الجــوهري، والمُطَرِّزِيّ، وابن منظور، والفيروزآبادي[٩].

---

(١) العين(٣٠٣/٨)، (أ ر ا).

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح(١٤٥/١٤).

(٣) ينظر: تهذيب اللغة(٢٢٣/١٥)، ولسان العرب(٢٨/١٤)، وتاج العروس(٦٢/٣٧)، والمعجم الوسيط(١٥/١)، (أ ر ا).

(٤) جمهرة اللغة (١٠٧٠/٢)، وينظر: الصحاح(٢٢٦٧/٦)، ولسان العرب(٢٨/١٤)، والمصباح المنير(١٢/١)، وتاج العروس(٦٥/٣٧)، والمعجم الوسيط(١٥/١)، (أ ر ا).

(٥) الصحاح(٢٢٦٧/٦)، ولسان العرب(٢٨/١٤)، والمعجم الوسيط(١٥/١)، (أ ر ا).

(٦) ينظر: المحكم(٣٤٧/١٠)، ولسان العرب(٢٨/١٤)، وتــاج العــروس(٦٢/٣٧)، والمعجــم الوسيط(١٥/١)، (أ ر ا).

(٧) ينظر: المحكم(٣٤٧/١٠)، ولسان العرب(٢٨/١٤)، وتــاج العــروس(٦٧/٣٧)، والمعجــم الوسيط(١٥/١)، ومعجم متن اللغة(١٦٧/١)، (أ ر ا).

(٨) ينظر: لسان العرب(٢٨/١٤)، والمصباح المنير(١٢/١)، وتاج العروس(٦٧/٣٧)، والمعجم الوسيط(١٥/١)، (أ ر ا).

(٩) ينظر: الصحاح (٢٢٦٧/٦)، والمغرب في ترتيب المعرب(٢٤/١)، ولسان العرب(٢٨/١٤)، وتاج العروس(٦٧/٣٧)، (أ ر ا).

ويرى الأزهري أن الصواب ما قاله ابن السكيت أنه يطلق على محبس الدابة قال الأزهري: " فأمّا اللَّيْث فَإِنَّهُ زَعم أَن الآري المَعْلف، وَالصَّوَاب مَا قَالَ ابْن السّكيت، وَهُوَ قَول الْأَصْمَعِي"(١).

تعقيب:

من خلال ما سبق نجد اللفظ قد تعدد معناه فهو من قبيل المشترك اللفظي وقد خصص معناه عند العامة بأنه المعلف، وأتضح من كلام العلماء أيضا أن إطلاق العامة المعلف على الأرى صحيح ، لكن الأرى ليست دلالتها خاصة بالمعلف فقط فقد تعدد معناها.

(القينة):

" **الْقَيْنَةُ: الْمُغَنِّيَةُ وَتُطْلِقُ عَلَى الْمَاشِطَةِ وَالْأُمَّةِ، قَالَ اِبْنُ فَارِسٍ: وَالْعَامَةُ تُسَمِّي الْمُغَنِّيَةُ: قَيْنَةٌ**"(٢).

يتضح مما سبق أن لفظ القينة لها أكثر من معنى وقد خصص العامة معنى القينة على المغنية.

ومما يدل على أن اللفظ له أكثر من معنى وقد خصص العامة معناه على المُغَنية ما يلي:

يقول القاسم البصري: " وَمِنْ ذَلِكَ تَوَهُّمهِمْ أَنَّ الْقَيْنَةَ الْمُغَنِّيَة خَاصَّة، وَهِي فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْأُمَّةَ، مُغَنِّيَةَ كَانَت أَوْ غَيْرَ مُغَنِّيَةٍ،....وَالْأَصْلُ فِي اشْتِقَاقِ الْقَيْنَةِ مِنْ قُنْتِ الشَّيْءِ أَقَيَّنَهُ قَيْنَا إِذَا لمَمَتِهِ، وَمِنْ هَذَا سِمِيُّ الصَّوَاعِ وَالْحَدَّادِ قَيْنًا وَسَمَّيْتُ الْمَاشِطَةَ أَيْضًا قَيْنَةٍ"(٣).

---

(١) تهذيب اللغة(٢٢٢/١٥)، (أ ر ا).

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح(٣٧٦/١٥).

(٣) درة الغواص في أوهام الخواص، ص٢٤٢.

نجده لم يقتصر دلالتها على الأمة التي تحسن الغناء فقط بل غيرها وإن لم تحسن.

وهناك بعض الأقوال ترجح تخصيص دلالتها بالمغنية، فقيل: " اِلْقَيَانِّ: جَمَعَ قَيْنَةٌ، وَهِيَ الْأُمَّةُ مُغَنِّيَةٌ، وَقِيلَ: الْقَيْنَةُ: الْمُغَنِّيَةُ خَاصَّةً، وَقِيلَ: الْقَيْنَةُ مِنَ النِّسَاءِ: الْبَيْضَاءُ الْوَضِيئَةُ، وَالْقَيْنَةَ أَيْضًا: فَقْرَةُ بَيْنَ الْوَرِكَيْنِ"(١).

وقال الخليل أيضا: " الْقَيْنُ: الْحَدَّادُ، وَجَمَعَهُ قُيُونٌ، وَالْقَيْنُ وَالْقَيْنَةُ: الْعَبْدُ وَالْأُمَّةُ، وَجَرَى فِي الْعَامَةِ أَنَّ الْقَيْنَةَ: الْمُغَنِّيَةُ، وَرُبَّمَا قَالَتِ الْعَرَبُ لِلرَّجُلِ الْمُتَزَيِّنَ بِاللِّبَاسِ: قَيْنَةٌ، كَانَ الْغِنَاءُ صِنَاعَةً لَهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَهِيَ: هُذَلِيَّةٌ"(٢).

ويقول ابن الأثير: " القَيْنَة: الأمَة غَنَّت أَوْ لَمْ تُغَنّ، والماشِطة، وكَثِيرًا مَا تُطْلق عَلَى المُغَنِّية مِنَ الْإِمَاءِ"(٣)، ومثله ذكر الزبيدي، وسلمة الصحاري(٤).

ويرى ابن منظور أن تخصيص القينة بالمغنية خاصة خطأ لأنها في كلام العرب الأمة مغنية وغير مغنية، قال: " بَعْضُ النَّاسِ يَظُنُّ القَيْنة الْمُغَنِّيَةَ خَاصَّةً، قَالَ: وَلَيْسَ هُوَ كَذَلِكَ"(٥).

وقد أعترض بعض العلماء على تخصيص معنى القينة بالمغنية فيقول أبو عبيد القاسم بن سلام: "وبَعض النَّاس يظنّ الْقَيْنَة المغنّية خَاصَّة وَلَيْسَ هُوَ كَذَلِك وَلَو كَانَت المغنّية خَاصَّة مَا ذكرهَا سلمَان فِي مَوضِع الْفضل وَالثَّوَاب وَلَكِن كلّ أمة عِنْد الْعَرَب قينة يبين ذَلِك قَول زُهَيْر(٦):

---

(١) إيضاح شواهد الإيضاح(١/١٧٤).
(٢) العين (٥/٢١٩)، (ق ي ن).
(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر(٤/١٣٥)، (ق ي ن).
(٤) تاج العروس(٣٦/٣١)، والإبانة في اللغة العربية(٤/٦٢)، (ق ي ن).
(٥) لسان العرب(١٣/٣٥٢)، (ق ي ن).
(٦) البيت من بحر البسيط، وهو لزهير بن سلمى في ديوانه، ص١٦٤، ينظر: المعجم المفصل في شواهد العربية(٥/٢٦٣).

ردَّ القِيانُ جِمال الحيِّ فاحتملوا ... إِلَى الظهيرة أَمر بَينهم لَبِكُ

أَرَادَ الْإِمَاء، وَقَالَ أَبُو عَمْرو: وَكَذَلِكَ كل عبد هُوَ عِنْد الْعَرَب قين وَقد يُقَال: إِنَّمَا سميت الماشطة مُقَنِّية لِأَنَّهَا تزين النِّسَاء شبهت بالأمة لِأَنَّهَا تصلح الْبَيْت وتزينه"(١).

وكذلك ذكر الجوهري، والصفدي(٢).

ولعل سبب تسمية المغنية قينة لأن: " الْقَيْنَة عِنْد الْعَرَب الأَمة، والقين العَبْد، وَلَأَنْ الْغناء أَكثر مَا كَانَ يَتَوَلَّاهُ الْإِمَاء دون الْحَرَائِر سميت الْمُغنيَة قينة"(٣).

وقد مال المحدثون إلى أن تخصيص دلالة القينة بالمغنية يعتبر مظهر من مظاهر تطور الدلالة(٤).

تعقيب:

وأرى أنه يمكن حدوث تخصيص في معاني بعض الألفاظ بسبب التطور في دلالة بعض الألفاظ، فقد يطرأ عليها تغيير يتسبب في تخصيص أو تعميم دلالتها، وأتضح من كلام العلماء أيضا أن إطلاق العامة على المغنية قينة صحيح ، لكن القينة ليست دلالتها خاصة بالمغنية، فقد تعدد معناها.

---

(١) غريب الحديث للقاسم ابن سلام(١٣٢/٤).

(٢) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف(٤٣٣/١).

(٣) ينظر: الفائق في غريب الحديث(٦١/١).

(٤) ينظر: لحن العامة والتطور اللغوي، ص٢١٧، ولحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص١٦٦.

٣- القسم الثالث: تخصيص الدلالة في الألفاظ التي تحمل معنيين مترادفين:

أشار سيبويه في الكتاب[١] إلى ظاهرة الترادف، كما أشار إليها ابن جني تحت اسم " تعادي الأمثلة وتلاقي المعاني"، ومثل لها بالخليقة والسجية والطبيعة والغريزة والسليقة"[٢]، ويعرف الإمام السيوطي الترادف بأنه: " الألفاظ المفردةُ الدالة على شيء واحد باعتبارٍ واحد"[٣]. وفيما يلي أمثلة لتوضيح هذه الظاهرة:

(مَرَّ الظَّهْرَان):

" **وَمَرَّ الظَّهْرَانِ هُوَ الَّذِي تَسَمِّيهِ الْعَامَّةِ بِطُنٍّ مَرٍّ، وكَانَ الْقَوْمُ غَيْرَ حَرَمٍ**"[٤].

ذكر ابن الملقن أن مر الظهران وهو اسم موضع تسميه العامة بطن مر، ويدل على أنهما لهما نفس الدلالة وأنهما نفس الموضع ما ورد عن ابن بطوطة: " ثُمَّ رَحلَنَا مِنْ عَسْفَانِ وَنَزَلنَا بَطِنُ مَرٍّ وَيُسَمَّى أَيْضًا مَرِّ الظُّهْرَانِ، وَهُوَ وَادٍ مُخَصِّبُ كَثِيرُ النَّخْلِ ذُو عَيْنَ فَوَّارَةُ سَيَالَةٍ تُسْقَى تِلْكَ النَّاحِيَةِ، وَمِنْ هَذَا الْوَادِي تُجْلِبُ الْفَوَاكِهُ وَالْخَضِرُ إِلَى مَكَّةِ شَرَفِهَا اللهَ تَعَالَى"[٥].

ويقول أبو الحسن السمهودي: " وَمَرَّ الظَّهْرَانِ هُوَ بَطْنُ مَرٍّ الْمَعْرُوفِ، وَلَيْسَ الْمَسْجِدُ بِمَعْرُوفِ الْيَوْمِ"[٦].

---

(١) الكتاب(٧/١).

(٢) الخصائص(١١٨/٢).

(٣) المزهر في علوم اللغة وأنواعها(٣١٦/١).

(٤) التوضيح لشرح الجامع الصحيح(٢٩٢/١٦).

(٥) رحلة ابن بطوطة (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار)(٣٦٧/١).

(٦) وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى(١٧٢/٣).

ويقول العلامة ابن فرحون المدني: " قَوَّلَــهُ: بِمَــرٍّ الظَّهْــرَانِ: وَ"مَــرّ الظَّهْرَانِ" مَعْرُوفٌ بِقُرْبِ مَكَّةٍ، يُنَزِّلُهُ الْحَاجُّ الْيَوْمَ، وَهُوَ عَلَى مَرْحَلَةٍ، وَسَــمَّاهُ فِي "الصِّحَاحِ"(١) بِطُنٍّ مَرٍّ، وَهُوَ يُسَمَّى كَذَلِكَ الْيَوْمِ"(٢). وذكر ابن الأثير أنهمــا موضع واحد، وابن منظور(٣).

تعقيب:

يظهر لي بعد النظر في أقوال العلماء أن اللفظين مستعملان ومقبــولان بنفس الدلالة، فيكونان من باب الترادف.

(المِخْذَفة- الْمِقْلَاعُ):

" **المخذفة: الَّتِي يُسَمِّيهَا الْعَامَةُ: الْمِقْلَاعُ، وَهِي الَّتِي يَجْعَلُ فِيهَا الْحَجَــرَ وَيُرْمَى بِهِ ؛ لِيَطْرُدُ الطَّيْرِ وَغَيْرِهِ**"(٤).

ذكر ابن الملقن أن المخذفة هي التي يسميها العامة: المقلاع، وهي التي يجعل فيها الحجر ويرمى به؛ ليطرد الطير وغيره.

وأيضا قال ابن دريد: " المخذفةُ: الَّتِي تَسَمِّيهَا الْعَامَّةِ الْمِقْلَاعِ وَهُوَ الَّــذِي يَجْعَلُ فِيهِ الْحَجَرَ وَيُرْمَى بِهِ لِطَرْدِ الطَّيْرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ خَذَفَتِ الْحَجَرَ أَخْذَفَ بِــهِ خَذَفَا"(٥).

ويقول ابن تيمور: " المِخْذَفَةُ: الْمِقْلَاعُ، اُنْظُرْ فِي اللُّغَةِ الْمِعْرَاض، فَلَعَلَّــهُ يُرَادِفُهُ"(٦).

---

(١) الصحاح(٢/٨١٤)، (م ر ر).

(٢) العدة في إعراب العمدة (٣/٤٢٨).

(٣) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر(٤/٣١٨)، ولسان العرب(٥/١٧٢)، (م ر ر).

(٤) التوضيح لشرح الجامع الصحيح(٢٦/٣٥٢).

(٥) جمهرة اللغة(١/٥٨٢)، (خ ذ ف).

(٦) معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية(٥/٣٨٤).

وفي شرح حديث " لَمْ يَتْرُكْ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا مِدْرَعَةَ صُوفٍ ومِخْذَفَةً"، ذكر ابن الأثير أنه أَرَادَ بِالْمِخْذَفَةِ المقْلاعِ[١]، وكذلك فسرها الكجراتي[٢].

وذكر الحميري أنهما بمعنى واحد فقال: " المِخْذَفَةُ: الْمِقْلَاعُ الَّتِي يُرْمَى عَنْهَا بِالْحَجَّارَةِ"[٣]، وكذلك الجوهري، وابن فارس، وابن منظور، والزبيدي، وورد أيضا في المعجم الوسيط، والأصبهاني، وأحمد رضا، وابن سيده، والميروقي[٤].

تعقيب:

من خلال مما سبق يتضح لنا أن اللفظين بمعنى واحد ولهما نفس الدلالة فهما من قبيل المترادفات، فلفظ المخذفة: وهي التي يجعل فيها الحجر ويرمى به؛ ليطرد الطير وغيرها، هي التي يسميها العامة: المقلاع، وإن نسبها للعامة فهي في كلام العرب أيضا، ويدل على ذلك أقول العلماء.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر(٢/١٦)، (خ ذ ف).

(٢) مجمع بحار الأنوار(٢/١٨)، (خ ذ ف).

(٣) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم(٨/٥٦٠٤)، (خ ذ ف).

(٤) ينظر: الصحاح(٤/١٣٤٨)، ومقاييس اللغة(٢/١٦٥)، ولسان العرب(٦/٣٣٧)، وتاج العروس(٢٣/١٨٤)، والمعجم الوسيط(١/٢٢٢)، والمجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث(١/٥٥٨)، ومعجم متن اللغة(٢/٢٤١)، والمخصص(٣/٦٣)، وتفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم(١/٣٢٥).

الخاتمة

من خلال دراستنا للغة العامة في كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح توصلنا إلى النتائج الآتية:

١- أحيانا يذكر المؤلف قول العلماء في اللفظ فقط دون إبداء رأيه في اللفظ، أو ترجيح قول على الآخر.

٢- يتضح من خلال البحث أن بعض الألفاظ يمكن قبولها، وهي صحيحة، ولكن الأكثر في الاستعمال اللغة الثانية.

٣- تبين من خلال البحث أنه قد ذكر في هذا الكتاب أمثلة للغة العامة، وقد تعددت آراء العلماء فيها فمنهم من خطَّأ استعمال العامة، بلفظ (وهو خطأ، وهو غلط والصواب كذا، وهو مما تلحن فيه العامة وليس بجيد، من لحن العامة)، ومنهم من لم يُخْطِّئْها فيقول(والعامة لا تهمزه وإن كان الهمز جائز).

٤- يتضح من خلال البحث أن اللغة العامية أضافت بعض الاتساع في الدلالة على الفصحى.

٥- يتبين من خلال البحث عناية مؤلف هذا الكتاب بذكر لغة العامة، ورأي العلماء فيها.

٦- يتضح من خلال البحث أن هناك في العامية ما يمكن أن نسميه(تضييق الدلالة).

٧- يتبين من خلال البحث أنه قد ترد ألفاظ عند العوام تعد من باب لحن العامة.

٨- تبين من خلال البحث أن الكلام ليس كُلُّهُ على درجة واحدة من الفصاحة، فهناك الفصيح، والأفصح، والقليل، والنادر والشاذ، والعامي.

٩- تباين آراء اللغويين واضطرابها في التخطئة والتصويب؛ لاختلاف مقاييسهم ومعاييرهم.

١٠- أثبت البحث صحة بعض الألفاظ التي نسبت إلى العامة.

وفي الختام أرجو أن أكون قد وُفِّقْتُ فأحسنت فيما قصدت، فإن أصبت فبفضل الله عز وجل، وإن كان ثمة خطأ أو تقصير فمن نفسي، واللهُ أسأل أن ينفعني به وسائر المسلمين، وأن يهدينا إلى التمسك بسنة نبيه صلى الله عليه وسلم إنه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

- الإبانة في اللغة العربية، لسَلَمة الصُحاري، تح: د. عبد الكريم خليفة – د. نصرت عبد الرحمن – د. صلاح جرار – د. محمد عواد – د. جاسر أبو صفية، وزارة التراث القومي والثقافة – مسقط – سلطنة عمان، ط١، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩ م.
- أدب الكاتب، لابن قتيبة الدينوري (ت:٢٧٦هـ)، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، لأحمد بن عبد الملك القسطلاني (ت: ٩٢٣هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط: ٧، ١٣٢٣ هـ.
- أساس البلاغة، للقاسم محمود بن عمرو، الزمخشري جار الله(ت: ٥٣٨هـ)، تح: محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: ١، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.
- أسس علم اللغة، لأحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط٨، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.
- إسفار الفصيح، لأبي سهل الهروي (ت: ٤٣٣هـ)، تح: أحمد بن قشاش، عمادة البحث العلمي، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط:١، ١٤٢٠هـ.
- إصلاح المنطق، لابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق(ت: ٢٤٤هـ)، تح: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط:١، ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م.
- إصلاح غلط المحدثين، لأبي سليمان البستي المعروف بالخطابي(ت: ٣٨٨هـ)، تح: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط: ٢، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.
- الأصمعيات، للأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع(ت: ٢١٦هـ)، تح/أحمد محمد شاكر – عبد السلام محمد هارون، دار المعارف – مصر، ط: ٧، ١٩٩٣م.
- الأعلام ــ خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين ــ بيروت ــ ط١٥، ٢٠٠٢م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لأبي محمد البَطَلْيَوسي (ت:٥٢١ هـ)، تح: الأستاذ مصطفى السقا – الدكتور حامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٦ م.
- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، لقاسم الرومي الحنفي(ت: ٩٧٨هـ)، تح: يحيى حسن مراد، دار الكتب العلمية، ط: ٢٠٠٤م–١٤٢٤هـ.

- إيضاح شواهد الإيضاح، لعلي الحسن القيسي (ت: ق ٦هـ)، تح: الدكتور محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط:١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧ م.
- البارع في اللغة، لأبي علي القالي(ت: ٣٥٦هـ)، تح: هشام الطعان، مكتبة النهضة بغداد – دار الحضارة العربية، بيروت، ط١، ١٩٧٥م
- البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج، للولوي، دار ابن الجوزي، ط: ١، (١٤٢٦ – ١٤٣٦هـ).
- البلغة إلى أصول اللغة، لأبي الطيب القِنَّوجي(ت: ١٣٠٧هـ)، تح/سهاد حمدان، رسالة ماجستير من كلية التربية للبنات – جامعة تكريت بإشراف أ. د/أحمد خطاب العمر.
- تاج العروس من جواهر القاموس– للزَّبيدي(ت: ١٢٠٥هـ) تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكي الصقلي النحوي اللغوي(ت:٥٠١ هـ)، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م.
- تحرير ألفاظ التنبيه، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، تح: عبد الغني الدقر، دار القلم – دمشق، ط: ١، ١٤٠٨هـ.
- تحريفات العاميّة للفصحى في القواعد والبِنْيات والحروف والحركات، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف.
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، لصلاح الدين الصفدي(ت: ٧٦٤هـ)، تح: السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
- تصحيح الفصيح وشرحه، لابن درسْتَوَيْه ابن المرزبان(ت: ٣٤٧هـ)، تح: د. محمد بدوي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية(القاهرة)، (١٤١٩هـ – ١٩٩٨م).
- تصحيفات المحدثين، لأبي أحمد الحسن العسكري(ت: ٣٨٢هـ)، تح: محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة – القاهرة، ط: ١، ١٤٠٢ه.
- تطريز رياض الصالحين، لفيصل بن الحريملي النجدي(ت: ١٣٧٦هـ)، تح: د. عبد العزيز بن عبد الله، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.

- التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه، لهشام بن أحمد الأندلسي(٤٠٨ هـ - ٤٨٩ هـ)، تح/الدكتور عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط: ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، لمحمد الميورقي الحَمِيدي(ت: ٤٨٨هـ)، تح: زبيدة عبد العزيز، مكتبة السنة - القاهرة، ط ١، ١٤١٥ - ١٩٩٥.
- تقويم اللسان، لجمال الدين بن محمد الجوزي(ت: ٥٩٧ هـ)، تح: د. عبد العزيز مطر، ط: ٢، ٢٠٠٦ م، دار المعارف.
- التكملة والذيل على درة الغواص = التكملة فيما يلحن فيه العامة للجواليقي، تح: عبد الحفيظ فرغلي، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط:١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، للحسن الصغاني(ت: ٦٥٠ هـ)، تح/ إبراهيم الأبياري، راجعه محمد خلف الله، السنة ١٩٧٧ م.
- التَّلخِيص في مَعرفَةِ أسمَاءِ الأشياء، لأبي هلال العسكري(ت: نحو ٣٩٥هـ)، تح: الدكتور عزة حسن، دار طلاس، دمشق، ط: ٢، ١٩٩٦ م.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج، جمال الدين القضاعي(ت: ٧٤٢هـ)، تح: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي،(ت: ٣٧٠هـ)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- التوشيح شرح الجامع الصحيح، لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي(ت: ٩١١ هـ)، تح/ رضوان جامع رضوان، مكتبة الرشد، الرياض، ط: ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن(ت: ٨٠٤هـ)، تح: دار الفلاح، دار النوادر، دمشق - سوريا، ط:١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- الحذف والتعويض في اللهجات العربية من خلال معجم الصحاح للجوهري، للدكتور سلمان سالم، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٥هـ.

- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي(ت: ٣٢١هـ)، تح: رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين – بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- الحواشي على درة الغواص، لابن برِّي وابن ظفر، تح: عبد الحفيظ فرغلي، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط: ١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.
- حياة الحيوان الكبرى، لمحمد بن موسى أبو البقاء، كمال الدين الشافعي(ت: ٨٠٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٢، ١٤٢٤هـ.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: ٤.
- خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام، لعلي بن بالي، تح/ د. حاتم صالح، مؤسسة الرسالة، ط٢(١٤٠٣ه-١٩٨٣م)، وعالم الكتب – بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- درة الغواص في أوهام الخواص، لأبي محمد الحريري البصري(ت: ٥١٦هـ)، تح: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط١، ١٤١٨/١٩٩٨هـ.
- الدلائل في غريب الحديث، لقاسم بن ثابت السرقسطي،(ت: ٣٠٢هـ)، تح: د. محمد القناص، مكتبة العبيكان، الرياض، ط: ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، لمحمد بن علي بن آدم بن موسى الوَلَّوِي، دار آل بروم، ط: ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، لمحمد بن عبد الله اللواتي، أبو عبد الله، ابن بطوطة(ت: ٧٧٩هـ)، دار الشرق العربي.
- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي(ت: ٣٧٠هـ)، تح: مسعد عبد الحميد السعدني، دار الطلائع.
- سهم الألحاظ في وهم الألفاظ، لابن إبراهيم المعروف بـ ابن الحنبلي(ت: ٩٧١هـ)، تح: د. حاتم الضامن، عالم الكتب – بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- شرح سنن أبي داود، لأبي محمد بدر الدين العيني(ت: ٨٥٥هـ)، تح: أبو المنذر المصري، مكتبة الرشد – الرياض، ط: ١، ١٤٢٠ هـ -١٩٩٩م.

- شرح درة الغواص في أوهام الخواص، لأحمد بن محمد الخفاجي، تح: عبد الحفيظ فرغلي، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط: ١، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.
- شرح صحيح البخاري لابن بطال(ت: ٤٤٩هـ)، تح: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد – السعودية، الرياض، ط: ٢، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.
- شرح مقامات الحريري، للقَيْسي الشُّريشي(ت: ٦١٩ هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: ٢، ٢٠٠٦ م – ١٤٢٧هـ.
- الشعر والشعراء، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(ت: ٢٧٦هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان الحميري اليمني(ت: ٥٧٣هـ)، تح: د حسين العمري – مطهر الإرياني – د يوسف محمد، دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)، ط ١، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر حماد الفارابي(ت: ٣٩٣هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط ٤، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس بن محمد السخاوي(ت: ٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت.
- طبقات الحفاظ، لجلال الدين السيوطي(ت: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: ١، ١٤٠٣ه.
- طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، لعمر بن محمد أبو حفص، نجم الدين النسفي(ت: ٥٣٧هـ)، المطبعة العامرة، مكتبة المثنى ببغداد، ط ١٣١١هـ.
- العُدّة في إعراب العُمدَة، المؤلف: بدر الدين بن فرحون المدني، تح: مكتب الهدي لتحقيق التراث، دار الإمام البخاري – الدوحة، ط: ١، (بدون تاريخ).
- العقد الفريد، لأبي عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد المعروف بابن عبد ربه الأندلسي(ت: ٣٢٨هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: ١، ١٤٠٤ هـ.
- علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق دراسة تاريخية، تأصيلية، نقدية، للدكتور فايز الداية، دار الفكر، ط١، ١٩٨٥م.
- علم الدلالة للدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٥م.

- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني(ت: ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- علم اللغة العربية، د. محمود فهمى حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- العين، للخليل بن أحمد، تح: د/ مهدي المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي، ط دار ومكتبة الهلال – (١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م).
- غريب الحديث، لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم(ت: ٢٢٤هـ)، تح: د. محمد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، ط١، (١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤م).
- الفائق في غريب الحديث والأثر، لأبي القاسم محمود الزمخشري جار الله(ت: ٥٣٨هـ)، تح: علي البجاوي – محمد أبو الفضل ، دار المعرفة – لبنان، ط: ٢.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ.
- فلك القاموس، لعبد القادر بن الكَوْكَبَاني الشافعي(ت: ١٢٠٧هـ)، تح: إبراهيم السامرائي، دار الجيل – بيروت، ط: ١، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
- القاموس الفقهي، للدكتور سعدي أبو حبيب، دار الفكر، دمشق، سورية، ط: ٢، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- القاموس المحيط لمجد الدين بن يعقوب الفيروزآبادى(ت: ٨١٧هـ)- تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: ٨، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥ م .
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لابن قَايْماز الذهبي(ت: ٧٤٨هـ)، تح: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط: ١، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.
- كتاب الأفعال، لعلي بن جعفر، المعروف بابن القَطَّاع الصقلي(ت: ٥١٥هـ)، عالم الكتب، ط:١، ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.
- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، للدكتور عبد العزيز مطر، ط٢، دار المعروف، ١٤٠١ه- ١٩٨١م.
- لحن العامة والتطور اللغوي، د. رمضان عبد التواب، ط١، القاهرة، ١٩٦٧م.

- لسان العرب لابن منظور الأنصاري(ت:٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
- لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، لعبد الحق الدِّهلوي، (ت:١٠٥٢هـ)، تح: أ.د/ تقي الدين الندوي، دار النوادر، دمشق – سوريا، ط:١، ١٤٣٥ هـ – ٢٠١٤ م.
- ما تلحن فيه العامة للكسائي، تح/ د. رمضان عبد التواب ط، ١، الخانجي ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.
- مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، لجمال الكجراتي(ت: ٩٨٦هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط٣، ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧م.
- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، لمحمد الأصبهاني المديني(ت: ٥٨١هـ)، تح/عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط: ١، جـ ١ (١٤٠٦هـ – ١٩٨٦ م)، جـ ٢، ٣ (١٤٠٨هـ – ١٩٨٨ م).
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده المرسي(ت: ٤٥٨هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت– ط١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.
- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، لمحمد الأنطاكي، دار الشرق العربي، بيروت، ط٣.
- مختار الصحاح، لزين الدين الحنفي الرازي(ت: ٦٦٦هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط ٥، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
- المخصص لابن سيده المرسي(ت: ٤٥٨هـ) تح: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- المدخل إلى تقويم اللسان، لابن هشام اللخمي(ت: ٥٧٧ هـ)، تح: أ. د حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، ط: ١، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي بن الهروي القاري(ت: ١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط: ١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي(ت: ٩١١هـ)، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: ١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن الإمام ابن ماجه، لمحمد بن موسى، دار المغني، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط: ١، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، لعياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل(ت: ٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة ودار التراث.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي(ت: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية – بيروت، ط٢.
- المطلع على ألفاظ المقنع، لمحمد بن أبي الفضل البعلي،(ت: ٧٠٩هـ)، تح: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادي، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣ م.
- معجم الألفاظ العامية المصرية دراسة تحليلية(شفاء الغليل) للخفاجي للدكتور فتح الله أحمد سليمان، دار الآفاق العربية، ط١(١٤٣١ه- ٢٠١٠م).
- معجم الألفاظ العامية ذات الحقيقة والأصول العربية، للدكتور عبد المنعم سيد عبد العال، ط٢، مكتبة الخانجي بمصر، دار مكتبة الفكر، ط(١٣٩٢ه- ١٩٧٢م).
- المعجم المفصل في شواهد العربية، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
- المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى/أحمد الزيات / حامد عبد القادر/محمد النجار)، دار الدعوة.
- معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية، لأحمد بن إسماعيل تيمور(ت: ١٣٤٨هـ)، تح: دكتور حسين نصّار، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة – مصر، ط: ٢، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م.
- معجم ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحاق بن الفارابي، (ت: ٣٥٠هـ)، تح: دكتور أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.
- معجم لغة الفقهاء، لمحمد رواس قلعجي – حامد صادق قنيبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- معجم متن اللغة، لأحمد رضا، دار مكتبة الحياة – بيروت، (١٣٧٧- ١٣٨٠ هـ).

- معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي(ت: ٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- المغرب في ترتيب المعرب لناصر بن عبد السيد أبى المكارم بن على، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزِىّ(ت: ٦١٠هـ)، دار الكتاب العربي.
- مفاتيح العلوم، لمحمد بن أحمد بن يوسف، الخوارزمي(ت: ٣٨٧هـ)، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط: ٢.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا محيي الدين النووي(ت: ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: ٢، ١٣٩٢ه.
- موت الألفاظ في العربية، لعبد الرزاق بن فراج الصاعدي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة التاسعة والعشرون، العدد السابع بعد المائة، (١٤١٨/١٤١٩هـ).
- الموجز في قواعد اللغة العربية، لسعيد بن أحمد الأفغاني(ت: ١٤١٧هـ)، دار الفكر - بيروت – لبنان، ط: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، لأبي القاسم بن أحمد السهيلي(ت: ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.
- النقد اللغوي بين التحرر والجمود - د / نعمة رحيم العزاوي- منشورات دائرة الشئون الثقافية والنشر - بغداد ١٩٨٤ م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين ابن الأثير(ت: ٦٠٦هـ)، ، تح: طاهر الزاوى - محمود الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تح: الدكتور/محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط:١، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، لعلي بن عبد الله نور الدين أبو الحسن السمهودي (ت: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: ١، ١٤١٩هـ .

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	١٣٣٠
٢-	Abstract	١٣٣١
٣-	مقدمة	١٣٣٢
٤-	التعريف بالكتاب ومؤلفه- تمهيد	١٣٣٦
٥-	تعريف اللحن- اللغة العامية	١٣٤٥
٦-	المطلب الأول: المستوى الصوتي phonology	١٣٤٧
٧-	تعريف الحركة والسكون	١٣٤٩
٨-	حذف الحركة	١٣٤٩
٩-	التبادل بين الحركات	١٣٥٨
١٠-	الهمز والتسهيل	١٣٦٦
١١-	المطلب الثاني: المستوى الصرفي Morphology	١٣٧٤
١٢-	بين فَعِلَ وأَفْعَل	١٣٧٤
١٣-	المطلب الثالث: المستوى النحويSyntax	١٣٧٧
١٤-	بين الإفراد والجمع	١٣٧٧
١٥-	حذف المضاف	١٣٧٩
١٦-	بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول	١٣٨١
١٧-	المطلب الرابع: المستوى الدلالي	١٣٨٦
١٨-	التطور الدلالي في كلام العامة: تخصيص الدلالة في الألفاظ التي تحمل معنى عاما واحدا	١٣٨٦

م	الموضوع	الصفحة
١٩-	تخصيص الدلالة في الألفاظ التي تحمل أكثر من معنى، والتي تسمى بالمشترك اللفظي	١٣٩٠
٢٠-	تخصيص الدلالة في الألفاظ التي تحمل معنيين مترادفين	١٣٩٥
٢١-	الخاتمة	١٣٩٨
٢٢-	فهرس المصادر والمراجع	١٤٠٠
٢٣-	فهرس الموضوعات	١٤٠٩